



الجلسة العامة ٥٣

الأربعاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

يوم التصنيع في أفريقيا

الأساسية، والصناعات التحويلية على وجه الخصوص، لا غنى عنها للنمو الاقتصادي. واليد العاملة المدربة، بما فيها الكوادر الإدارية، والوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا، والحكم الصالح والسلم والأمن ما هي إلا بعض الشروط المسبقة لازدهار الصناعة. ويتوقع بحلول عام ٢٠٢٥ أن يعيش أكثر من ٥٠ في المائة من السكان الأفارقة في المدن. وفي ذلك السياق، سيكون تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملا رئيسيا لتحقيق تنمية مستدامة بسرعة.

وهذا العام، الموضوع الخاص لهذا اليوم هو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. وليس من قبيل المصادفة أن فرص التصنيع في أفريقيا قد ازدادت من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وهي إحدى أكثر أدوات التنمية بروزا. ونرى أن التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات تكمن في صميم الآليات المرتبطة بتطوير أسواق جديدة وتحسين الأسواق الموجودة حاليا، وأن لديها القدرة على التقريب فيما بين القرى والدول وذلك بتسهيل إمكانيات الاتصال الإلكتروني للحصول على المعارف على نطاق العالم وتهيئة بيئة للتعلم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أنتقل إلى بند جدول الأعمال، أود أن أذكر الجمعية بأن اليوم، الموافق ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، هو يوم التصنيع في أفريقيا وتحتفل أسرة الأمم المتحدة اليوم بيوم التصنيع في أفريقيا بروح جماعية لدعم وتعزيز تنمية القارة الأفريقية، وهي مناسبة أيضا لنذكر أنفسنا بأنه يوجد في أفريقيا أكثر من ٣٠ بلدا من بين أقل البلدان نموا في العالم، التي يبلغ عددها ٤٨ بلدا.

إننا في نهاية العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا. وقد أعلنت الجمعية العامة هذا العقد، الذي يغطي الفترة ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٢، للتركيز على تعزيز نمو صناعي مستدام في المنطقة. وقبل فترة قليلة، نشرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، وهي الوكالة الرائدة لهذا البرنامج، تقرير التنمية الصناعية للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٠. ويوفر التقرير تحليلا للأداء الصناعي في جميع أنحاء العالم، والترتيب النسبي للبلدان. وهو اعتراف بأن الصناعة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

- ووضع برنامج العمل الوارد في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي جرى بحثها وإنجازها قبل أكثر من عام برعاية قادة أفريقيا، أهدافا تتمثل في تعزيز النمو المعجل والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر الواسع الانتشار والمدقع، ووقف تميش القارة في عملية العولمة. وتعد التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات أداة هامة لتحقيق هذه الأهداف: لأن من شأن التكنولوجيا الجديدة أن تيسر التنمية البشرية، وتسرع عجلة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتحسن إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وفضلا عن ذلك، تتوقع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن تؤدي التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات دورا حاسما في سياق انتعاش القارة، وتدعو إلى اتخاذ خطوات ملموسة وعملية لتطوير بنية تحتية صحيحة للمعلومات والتكنولوجيا.
- وينبغي أن تواصل أسرة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، دعمها لإزالة القيود الكثيرة التي تواجهها الصناعة في استخدام التكنولوجيا الجديدة، وذلك من خلال إيجاد الوعي وبناء القدرات من أجل القيام بأنشطة وطنية للربط الشبكي للمعلومات ومن خلال تسهيل الشراكات العامة والخاصة في سياق الدروس المكتسبة من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وعقدي التنمية الصناعية.
- وهذا يوم يتعين فيه على جميع الأطراف - بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة والشراكات العامة والخاصة الثنائية القطرية المحددة - أن تجدد مرة أخرى التزاماتها بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.
- البند ٢٢ من جدول الأعمال
- التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى
- (أ) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية
- تقرير الأمين العام (A/57/122)
- مشروع قرار (A/57/L.18)
- (ب) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود
- تقرير الأمين العام (A/57/87)
- مشروع قرار (A/57/L.11)
- (ج) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية
- تقرير الأمين العام (A/57/254)
- مشروع قرار (A/57/L.26)
- (د) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا
- تقرير الأمين العام (A/57/225)
- مشروع قرار (A/57/L.23)
- (هـ) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
- تقرير الأمين العام (A/57/226/Add.1 و A/57/226)
- مشروع قرار (A/57/L.25)
- (و) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي
- تقرير الأمين العام (A/57/119)
- مشروع قرار (A/57/L.22)

- (ز) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية
تقرير الأمين العام (A/57/358)
- (ن) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية
تقرير الأمين العام (A/57/267)
- (س) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
تقرير الأمين العام (A/57/405)
مشروع قرار (A/57/L.28)
- (ح) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي
تقرير الأمين العام (A/57/375)
مشروع قرار (A/57/L.38)
- (ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ
تقرير الأمين العام (A/57/475)
مشروع قرار (A/57/L.21)
- (ط) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
تقرير الأمين العام (A/57/128)
مشروع قرار (A/57/L.24)
- (ي) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
تقرير الأمين العام (A/57/386)
مشروع قرار (A/57/L.32)
- (ك) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (A/57/576)
مشروع قرار (A/57/L.31)
- (ل) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
تقرير الأمين العام (A/57/217)
- (م) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
تقرير الأمين العام (A/57/351)
مشروع قرار (A/57/L.39)
- (ف) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية (A/57/255)
مشروع قرار (A/57/L.40)
- (ص) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
تقرير الأمين العام (A/57/94 و A/57/94/Add.1)
مشروع قرار (A/57/L.30)
- (ق) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا
مشروع قرار (A/57/L.16)
- الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبدأ الجمعية العامة صباح اليوم بإجراء مناقشة مشتركة حول البنود الفرعية (أ) إلى (ق) من البند ٢٢ من جدول الأعمال.

والنظام العالمي للتحقق يجب أن يكون قيد العمل عند دخول المعاهدة حيز النفاذ. وستكون له القدرة على اكتشاف الانفجارات النووية تحت الأرض وفي الماء وفي الجو.

ونظام الرصد الدولي يتكون من ٣٢١ محطة رصد و ١٦ مختبرا للنويدات المشعة ترصد الأرض بحثا عن دليل للتفجيرات النووية. ويستخدم نظام الرصد الدولي تكنولوجيات رصد الهزات الأرضية والذبذبات المائية الصوتية والذبذبات دون الصوتية للكشف عن التفجيرات النووية الممكنة. وتجمع تكنولوجيات رصد النويدات المشعة عينات من الهواء وتحللها للتدليل على المنتجات المادية الناشئة عن التفجيرات النووية. وهناك تقدم طيب في إنشاء هذه المنشآت، بالنظر إلى التحديات الهندسية التي يواجهها إنشاء هذه الشبكة العالمية الأولى للرصد. ويعمل في الوقت الحالي ٤٣ في المائة من نظام الرصد.

والتقدم الطيب المحرز في إنشاء نظام الرصد الدولي يعود بدرجة كبيرة إلى الدول التي تستضيف منشآته. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر الدول على مساعدتها ومرونتها، ولكي أعرب عن أمل في استمرار التعاون الوثيق خلال ما تبقى من عملية البناء وما بعدها.

وهناك هيكل أساسي للاتصالات العالمية يحمل بيانات الهزات الأرضية والذبذبات المائية الصوتية والذبذبات دون الصوتية والنويدات المشعة من منشآت نظام الرصد الدولي إلى مركز البيانات الدولي. وتستخدم أيضا شبكة الاتصالات العالمية بالسواتل هذه لتوزيع البيانات والتقارير ذات الصلة بالتحقق من المعاهدة على الدول الموقعة عليها.

ويقدم مركز البيانات الدولي مسؤوليات التحقق الواقعة على عاتق الدول الموقعة عن طريق توفير المنتجات والخدمات اللازمة للرصد الفعال للمعاهدة. ويتلقى المركز

أعطي الكلمة للسيد ولفغانغ هوفمان، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ليعرض تقرير اللجنة التحضيرية.

السيد هوفمان (منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أكون هنا اليوم لكي أدلي ببيان عن أنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى الدعائم الأساسية للنظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وحظرها الكامل لأية تفجيرات للتجارب النووية في أية بيئة سيساعد على إنهاء استحداث أية أسلحة نووية متقدمة بعد الآن، فضلا عن وقف انتشار هذه الأسلحة.

وحتى الآن، فإن إجمالي الدول الموقعة على المعاهدة بلغ ١٦٦ دولة، وعدد الدول التي صدقت عليها بلغ ٩٧ دولة. و ٣١ من تلك التصديقات هي من الدول المتبقية الواردة في المرفق الثاني - الدول الـ ٤٤ المدرجة في المعاهدة والمطلوب تصديقها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ويشير مستوى وتواتر الإماءات والتصديقات إلى الدعم الثابت الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى المعاهدة. والمؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ، الذي عقد في نيويورك عام ٢٠٠١، أدى إلى زيادة كبيرة في التوقيعات والتصديقات.

لقد أنشئت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل ست سنوات كسي تقوم بالتحضيرات اللازمة للتنفيذ الفعال للمعاهدة، وللتحضير للدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة وكان النشاط الرئيسي للجنة ولأمانتها التقنية المؤقتة في السنوات القليلة الماضية إنشاء نظام التحقق لرصد الامتثال للمعاهدة.

تمدد المحيطات ودراسات الغلاف الجوي والأرصاد الجوية. وتتيح تكنولوجيات النويدات المشعة فرصا للكشف عن تشتت النويدات المشعة، ورصد مستويات الإشعاع، ودراسة الأنشطة الإشعاعية الطبيعية، وكذلك دعم الدراسات المتعلقة بالغلاف الجوي والبحوث البيولوجية، وتتبع التغير البيئي. وثمة اجتماعات وحلقات دراسية للمتابعة يعقدها بالفعل صناع السياسات والعلماء دعما لأعمال اللجنة.

وتنظم اللجنة برامج تدريبية وحلقات عمل دعما للدول الموقعة في تعزيز القدرات التقنية الوطنية لتنفيذ المعاهدة. وتشمل دورات تدريبية للعاملين في محطات نظام الرصد الدولي في جميع تكنولوجيات التحقق الأربع، ودورات تدريبية على تحليل البيانات وتخزينها إدارتها، وتكنولوجيات التفتيش الميداني، وحلقات عمل للهيكل الأساسي للاتصالات العالمية، وحلقات عمل عن التعاون الدولي والتنفيذ الوطني للمعاهدة. وإضافة إلى ذلك تعمل، اللجنة على تعزيز التعاون الدولي بين الدول الموقعة لكي تشارك إلى أقصى حد ممكن في تبادل الآراء بشأن تكنولوجيات التحقق هذه وإنشاء وتشغيل مراكز وطنية للبيانات. ومنذ تقرير الأخير الذي قدمته إلى الجمعية العامة، استضافت السنغال وكينيا حلقتي عمل دوليتين للتعاون. وفي الأسبوع المقبل، سأفتتح حلقة عمل لمنطقة البحر الكاريبي في جامايكا، ومن المزمع عقد حلقات عمل في أذربيجان وفيجي وماليزيا في سنة ٢٠٠٣.

وبموازاة ذلك، أبرمت اللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تشترك في نفس الأهداف المتمثلة في تعزيز السلام والأمن الدوليين، اتفاقا للعلاقات في فيينا، بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر. وهذا أول اتفاق يبرم بين اللجنة التحضيرية ومنظمة إقليمية لمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

بيانات أساسية من محطات الرصد في جميع أنحاء العالم ويعالجها ويحللها وينقلها إلى الدول لكي تحللها تحليلا نهائيا. وتعزز البرامج المحسنة الدقة في تحديد مكان الأحداث التي تنتج بيانات عن الهزات الأرضية والذبذبات المائية الصوتية والذبذبات دون الصوتية والنويدات المشعة، ويجري على نحو مستمر تطوير وصقل نظام التحقق بأكمله.

وتتيح المعاهدة التفتيش الميداني كتدبير نهائي للتحقق، ووضع مسودة دليل تشغيلي للتفتيش في الموقع مهمة أساسية من مهام اللجنة التحضيرية. وتمتلك اللجنة أيضا معدات للتفتيش، وتعمل على انتشار مجموعة من المفتشين المحتملين. وأجريت تجربة ميدانية واقعية في كازاخستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وستيسر نتائج هذه التجربة التحضير للتفتيش الميداني الحقيقي.

ورغم أن الغرض الأساسي لنظام التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو التحقق الفعال من الامتثال للمعاهدة، فإن تكنولوجيات وبيانات ومنتجات التحقق لها القدرة على إتاحة طائفة من التطبيقات المدنية والعلمية النافعة للتنمية المستدامة وللنهوض برفاه البشرية. وفي هذا الصدد، نظمت اللجنة مناقشة لكبار الخبراء في لندن في أيار/مايو من هذا العام، بدعم قوي من حكومة المملكة المتحدة، بشأن التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيات التحقق وفقا للمعاهدة.

ويمكن استخدام بيانات الهزات الأرضية والذبذبات المائية الصوتية والذبذبات دون الصوتية في دراسات هيكل الأرض، وفي البحوث المتعلقة بالزلازل، والتنبؤ بالانفجارات البركانية، والإنذار بتولد أمواج تسونامي، وموقع الحدث تحت الماء، ودرجة حرارة البحر، ورصد التغيرات المناخية. ويمكن لهذه البيانات أن تساعد على تقليل آثار الانفجارات البركانية على الطيران المدني، ويمكن أن تستخدم في أبحاث

المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ المقرر انعقاده في عام ٢٠٠٣.

وأني ممتن للسفير بوتا، ممثل رومانيا، الرئيس الحالي للجنة التحضيرية، على العمل الممتاز الذي قام به في فيينا. وأعرب أيضا عن الشكر لرومانيا، على تقديمها مشروع القرار عن التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية في هذه السنة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد ست سنوات من عرضها للتوقيع، تلقى تأييدا أكيدا من المجتمع الدولي، ومن المسلم به أنها تقوم بدور هام في مجال نزع السلاح النووي ومنع تكاثر الأسلحة النووية. وتؤكد الدول، بتوقيعها ومصادقتها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التزامها بهذه الأهداف المشتركة.

السيد بفيرتز (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية)
(تكلم بالانكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أحاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة منذ تعييني مديرا عاما للأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أعرب أيضا لكم، سيدي الرئيس عن أخلص التهاني على انتخابكم لهذا المنصب، بما لكم من خبرة ومهارات دبلوماسية، ورأي محترم للجمهورية التشيكية التي من المعروف جيدا أنها تساهم في تحقيق أهداف ومقاصد اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن وجود مدير عام لمنظمة من قبيل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هيئة عالمية تابعة للأمم المتحدة، أي الجمعية العامة، هو وجود طبيعي بقدر ما هو ضروري. إنه وجود طبيعي لأن اتفاقيتنا، والمنظمة التي بعثت فيها الحياة، تعبيران مشروعان عن تعددية الأطراف في ميدان - نزع السلاح والأمن الدولي - يسلم على نطاق واسع بالدور الهام

وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اعتمدت الجمعية العامة اتفاق تنظيم العلاقات بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقبلت بذلك اللجنة التحضيرية بصفتها عضوا جديدا في أسرة الأمم المتحدة. وتظل اللجنة منظمة دولية مستقلة، ولكنها منحت مركزا رسميا تتمكن بفضلها من المساهمة في أهداف الأمم المتحدة.

وبموجب هذا الاتفاق، يزداد تطور صلات وتفاعلات اللجنة مع الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المتخصصة. وبغية المساهمة على النحو الأوفى في أعمال أسرة الأمم المتحدة، طلبت اللجنة التحضيرية أن تمنح عضوية كاملة في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وتشارك اللجنة التحضيرية بالفعل في أعمال اللجان الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. وفي ضوء القضايا ذات الصلة بترع السلاح الواردة في إعلان الألفية، نرى من الأهمية بمكان بصفة خاصة، أنه ينبغي أن تكون اللجنة التحضيرية قادرة على المساهمة على نحو تام في أعمال أسرة الأمم المتحدة.

ونعتقد أن المهم إلى حد كبير، إبقاء الجمعية العامة على علم وثيق بالتطورات السريعة الجارية في منظماتنا الجديدة والمتنامية. وفي وقت يزداد فيه القلق حيال تكاثر أسلحة الدمار الشامل، ينبغي أن تكون تقارير المنظمات المتخصصة في هذا الميدان ذات أهمية خاصة لمداورات الجمعية العامة. بيد أننا نفهم أن تنشيط عمل الجمعية العامة يتسم بأهمية قصوى، وأن ضم بنود جدول الأعمال في مجموعات ومناقشتها مرة كل سنتين، بشأن التعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، يعد جزءا هاما من المساعي في هذا الصدد. ولذلك، فإننا نتطلع إلى إيجاد سبل بديلة لإبلاغ الجمعية العامة بنتائج المؤتمر القادم

هجمات أسلحة كيميائية سنقف بجانب من يحتاجون إلى الوقوف بجانبهم.

وتجد هذه العناصر الثلاثة الفريدة - نزع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة، والتعاون والمساعدة الدوليان - في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، من خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، اتفاقية لا غنى عنها كي تصبح أجزاء أساسية من جهد منفرد. وبهذا المعنى، تعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية مثالا لما يمكن تحقيقه عندما توجد الإرادة السياسية من أجل معالجة المسائل ذات الاهتمام العالمي من خلال القوة الهائلة التي يتصف بها صك دولي متفق عليه.

وكما شرحت في بياني أمام اللجنة الأولى في الشهر الماضي، تحرز الدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تقدما كبيرا في تحقيق الأهداف الواردة في المعاهدة.

وما زال تدمير الأسلحة الكيميائية مستمرا. وهذه مسألة حاسمة بالفعل، لأننا لا نتكلم هنا عن مجرد عملية تنظيف لإزالة مخلفات الحرب الباردة. نحن نتصدى لأسلحة الدمار الشامل، وعشرات الآلاف من الذخائر، وبحور من المواد الكيميائية المميتة - جميعها من الأسلحة التي تختارها مجموعات الإرهابيين، وهي أسلحة استخدمت في صراعات اندلعت مؤخرا داخل الدول، وما زالت للأسف موجودة في مخزونات بعض الدول.

ويعمل المفتشون التابعون لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بنشاط للكشف عن أنشطة التدمير في جميع المرافق المعلنة التي تمتلكها الدول. فعلى هذه الجبهة، المهمة هائلة للغاية، ولكنه يجري إحراز تقدم على أساس مستمر.

وفي الولايات المتحدة، تم استكمال هدف تدمير نسبة ٢٠ في المائة من مخزونات أسلحة الفئة ١. والهند أيضا على وشك أن تصل إلى هذه العتبة الهامة. وتحرز دولة طرف أخرى تقدما نحو تحقيق هذا الهدف، بموافقة مؤتمر الدول

الذي تقوم به الأمم المتحدة. وهذا ضروري لأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تبعثان برسالة مفادها هذه السنة، وفي الحقيقة كل يوم، أننا لا نستطيع ببساطة وقف أعمالنا كما هو الحال بالنسبة لأعمالكم.

لقد اعترفت الأمم المتحدة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصفتها المنظمة المسؤولة عن الأنشطة الرامية إلى تحقيق الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية وفقا للاتفاقية. وفي الوقت نفسه، تسلم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على نحو ما ورد في اتفاق العلاقات بين المنظمين، بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن الدوليين.

إن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بين بذاته. ونحن عازمون على العمل معا لتحقيق الأهداف المشتركة، وذلك بالمحافظة على علاقات العمل الوثيقة على جميع المستويات ذات الصلة، والتأكد من تحقيق تنسيق فعال في شتى المجالات التي يلتقي فيها ميثاق الأمم المتحدة مع ولايتنا تحقيقا لترع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

والمنظمة التي أمثلها هي المؤسسة الدولية الوحيدة التي تعمل في آن واحد على تحقيق نزع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة، والتعاون والمساعدة الدوليين.

ونحن نؤكد صحة تدمير ترسانات الأسلحة الكيميائية الهائلة الموجودة حاليا. ونرصد الصناعة الكيميائية والأنشطة التجارية ذات الصلة بالمواد الكيميائية المدرجة في القوائم للتأكد من مطابقتها لأحكام الاتفاقية. وإننا نساعد، ونظل على استعداد لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تحتاج إلى تعزيز قدراتها الوقائية أو إلى إيجاد تلك القدرات، وفي حالات شن هجمات بأسلحة كيميائية أو التهديد بشن

الحائزة لهذه الأسلحة أن مرافق تدمير جديدة بدأت بالعمل. وسيكون لهذا تأثير على خطة التحقق التي اعتمدها، والتي ستتم وفقا لذلك.

والزيادة الحادة المتوقعة في أنشطة التحقق مؤشر واضح إلى التحديات التي تنتظر المنظمة. ولكن الزيادة الكمية في أنشطة التحقق ليست كل شيء في هذا المجال، لأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ليست مجرد صك لتزع السلاح المتعدد الأطراف. فبموازاة وظائف المراقبة في المرافق المتصلة بالأسلحة الكيميائية، تتناول اتفاقية الأسلحة الكيميائية مشكلة عدم انتشار أدوات الحرب الكيميائية، وهي مشكلة معقدة أيضا ومن المؤكد أن مراقبتها أكثر صعوبة. ونظرا لمجال الصناعة الكيميائية الواسع في جميع أنحاء العالم، فإن مراقبة انتشار الأسلحة الكيميائية بكفاءة مهمة شاقة يتعين على الأمانة الفنية أن تواجهها في إطار مواردها المحدودة، لا سيما في ضوء عدد المرافق المتزايد التي يتعين مراقبتها.

وإن عدد المفتشين سيزداد، ولكن طبيعة الممارسة ستتغير أيضا نتيجة الجمع بين تأثير التكنولوجيات الجديدة، والأساليب الصناعية المتطورة، والدروس التي تعلمها مفتشونا في السنوات القليلة الماضية. وفي حين أن المرافق التي تنتج مواد كيميائية مدرجة في الجدول ١ والجدول ٢ ستكون موضع تركيز دائم لاهتمام المنظمة، فإنه يتعين علينا أيضا أن نوسع نطاق أنشطة مراقبة الصناعة النشطة بصورة عامة. وستكون هذه العملية تدريجية، وسيجري تحديدها بالتشاور مع الدول الأعضاء، وستكون متمشية تماما مع الاتفاقية.

والتعاون الدولي والمساعدة الدولية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية هما أكثر بكثير من مجرد نوايا حسنة فأنشطتنا في ميدان التعاون الدولي تمكن الدول الأعضاء في الاتفاقية من أن تصبح شركاء كاملة في تصريف التزاماتها

الأطراف لها كي تحقق هذا الهدف بحلول شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وفي روسيا، حيث يوجد أكبر مخزون يبلغ زهاء ٤٠ ٠٠٠ طن متري من المواد الكيميائية المعدة للاستعمال الحربي التي ما يزال يتعين تدميرها، تم التوصل إلى اتفاقات في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وجرى اتخاذ عدد من القرارات التي يؤمل أن تمكن الاتحاد الروسي من تنفيذ التزاماته بتدمير الأسلحة الكيميائية، وتحويل بعض المرافق إلى أماكن لإنتاج سلع مسموح بها.

وفي هذا الصدد، نحن سعيدون جدا، ونرحب ترحيبا حارا بمبادرة ١٠ زائد ١٠ قسمة ١٠ لتلبية هذه الأغراض والأغراض ذات الصلة على مدى السنوات العشر التي أقرتها البلدان الصناعية الكبرى الثمانية في قمة كاناناسكيس.

وتعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ببطء ولكن بثبات، مع دولها الأعضاء، على تهيئة ظروف لعالم فعال من أسلحة الدمار الشامل. ومن وجهة نظر تكنولوجية وعلمية، يتطلب عملنا جهدا كبيرا، لأنه يتعلق بمواد كيميائية لها في معظم الحالات تطبيقات مدنية مشروعة. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن التكنولوجيات ذات الصلة، التي تقع تحت عنوان معروف جيدا هو الاستخدام المزدوج. ولهذا السبب يتعين أن نتأكد أن الأمانة الفنية في وضع يمكنها من دعم الأحكام الرئيسية للاتفاقية في ضوء سرعة التقدم العالية جدا في الصناعة الكيميائية في جميع أنحاء العالم. وهذا مجال نركز فيه حاليا جهودنا بغية ضمان أن تكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية مهمة في المستقبل لجميع الدول الأطراف.

وفي حين نواصل بذل جهودنا التي لا تكل في مجال الإشراف وأنشطة تدمير الأسلحة الكيميائية، يجب أن نلاحظ أن هذا العمل يحتاج في المستقبل القريب جدا إلى جهود من المنظمة أكبر من أي وقت مضى. وتعلن الدول

على الوقاية. ولذلك قدمت المنظمة في عام ٢٠٠٢ عددا متزايدا من دورات التدريب على الحماية، وحددت بالفعل المواعيد الزمنية لبعض الدورات الإضافية في عام ٢٠٠٣ لمنفعة الدول الأعضاء في آسيا الوسطى وأفريقيا.

إن المنظمة ليست وكالة لمكافحة الإرهاب، ولكن من الواضح أن التنفيذ الفعال لأحكام المعاهدة يمكن أن يساعد على التصدي لهذا الخطر الذي يلوح في الأفق. وللتصدي من خلال آلية متعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ميزة إضافية تتمثل في حشد قوي يمكن لولا ذلك أن تظل غير مكترثة في وقت يشتد فيه الصراع على الموارد الشحيحة أصلا.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، حددت الدول الأطراف والأمانة الفنية معا عددا من المجالات التي يمكن أن تقدم فيها إسهامات مفيدة لمكافحة الإرهاب الدولي. وتشمل تلك المجالات تعزيز التقيد بالاتفاقية على صعيد عالمي، وسن تشريعات وطنية مناسبة للتنفيذ - بما فيها تشريعات عقابية - والتنفيذ الكامل والفعال للأحكام المتصلة بتدمير قدرات الأسلحة الكيميائية، والتنفيذ الكامل والفعال للأحكام المتصلة بعمليات التفتيش في المصانع الكيميائية ونقل مواد كيميائية مدرجة في الجداول إلى أطراف ليست دولا، ومواصلة تطوير قدرات المنظمة لتلبية طلبات المساعدة في حالات استخدام أسلحة كيميائية أو التهديد باستخدامها.

ولا يفوتني، وأنا أحاطب الجمعية العامة، أن أذكر الأولوية العليا التي نعلقها على مبدأ عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتضم اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي يبلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٤٧ دولة، عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولكن اتفاقية الأسلحة الكيميائية اتفاق دولي مفتوح لجميع الدول الأعضاء بدون استثناء.

موجب المعاهدة. وكما قيل مرارا وتكرارا، إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ليست وثيقة ذاتية التنفيذ. إنها تتطلب تفاعلا مستمرا وعلاقات متبادلة مستمرة بين الأمانة الفنية والدول الأعضاء من خلال سلطاتها الوطنية. وهذه عملية لا غنى عنها لأغراض التحقق وسن تشريعات للتنفيذ ووضع ضوابط على الصادرات الكيميائية على الصعيد الوطني.

وتحولنا المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن نقدم المساعدة في حالة استخدام أسلحة كيميائية أو التهديد باستخدامها. وفي ضوء أهمية التزام المنظمة، ما فتئنا نعمل بنشاط لتحسين استعدادنا وإمكانية الحصول على خدماتنا، ليس أثناء الطوارئ الفعلية فحسب، بل أيضا في ميدان بناء القدرة. فقبل شهرين تقريبا، أجرينا في كرواتيا أول تجربة لنا واسعة النطاق، مكنتنا من اختبار استعدادنا للرد في حالة وقوع عمليات هجوم بأسلحة كيميائية، وفي حالة حدوث طوارئ في ظل ظروف الحياة الفعلية. ونعترم أن نواصل بذل جهود مماثلة في المستقبل القريب، نأمل أن تحظى بدعم وإسهام منظمات دولية أخرى، بدءا بالأمم المتحدة، حيث توجد مجالات عديدة يمكن ويجب أن نجد فيها جهودا متآزرة في هذا الميدان.

وقد أصبح تصور الخطر ووجود شعور جديد بالإلحاح واضحا بعد الهجمات المأساوية التي حدثت في الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفهم في نهاية المطاف أن المساعدة ضرورية، لا سيما للدول التي تفتقر إلى الموارد لحماية نفسها من احتمال تعرضها لهجوم بمواد كيميائية. وبعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وإدراك العالم أن الإرهابيين قد يستخدمون أسلحة دمار شامل، لجأ عدد متزايد من الدول الأطراف إلى استخدام أحكام المعاهدة للطلب من الأمانة الفنية تقديم مشورة من الخبراء والمساعدة على تعزيز قدرتها

حتى تاريخ انعقاد المؤتمر، وتوفير توجيهات للمنظمة لتواصل أعمال مراقبة عملية التدمير والامتثال.

وخلال المؤتمر الاستعراضي، ستتاح للدول الأعضاء كذلك فرصة النظر في أي تطورات علمية وتكنولوجية تؤثر على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، ستكون هذه الممارسة الأولى، المستعدة للماضي والمنطلقة إلى المستقبل في نفس الوقت، فرصة مثالية لتأكيد صحة وأهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وإذا كان ثمة درس يمكن استفادته من الأحداث الأخيرة، فهو يؤكد طابع الإلحاح المستمر الذي تتصف به أسلحة الدمار الشامل وصحة دواعي القلق إزاءها. ولهذا السبب نتوقع أوسع مشاركة للدول الأعضاء على أرفع مستوى ممكن، فضلا عن الحضور النشط للمنظمات الدولية والمجتمع المدني في نيسان/أبريل القادم في لاهاي. وآمل أن يكون حضور الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الرئيسية التي تتعامل مع المسائل المتصلة بصون السلام والأمن، مؤشرا إلى الأولوية العليا التي توليها جميعا للجهود الرامية إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

وفي الختام، فلنتذكر أن الأسلحة الكيميائية هي تلك التي يتفق المجتمع الدولي على التخلص منها نهائيا، بدون استثناء وبطريقة يمكن التحقق منها. ودعونا لا ننسى أبدا أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي العقد المشترك بيننا لتحقيق هذا الهدف السامي. وأخيرا وليس آخرا، فلندعم المنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية، والتي هي ليست أكثر ولا أقل من الضامن لتلك العملية.

السيد أيليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): بوصفي الرئيس الحالي لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود لفترة ستة أشهر ابتداء من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أشرف نيابة عن مقدمي مشروع القرار المدرجة أسماؤهم في

ولهذا السبب دعونا باستمرار الدول التي لم تصدق بعد على هذه المعاهدة أو تنضم إليها أن تفعل ذلك. وأكرر هنا اليوم هذه الدعوة. ولتحقيق هذه الغاية، وضعنا عدة برامج ومبادرات توعية لضمان أن تتمكن جميع الدول الراغبة في الانضمام إلى أسرة الدول التي تعارض الحرب الكيميائية من أن تفعل ذلك بيسر.

وبالنسبة إلى اتفاق عالمي كهذه الاتفاقية، تترتب عليه تأثيرات أمنية فيما يخص جميع الدول الأعضاء، يمثل تصديق الجميع هدفا دائما لنا، وسواصل العمل لتحقيق هذه الغاية. ويجب أن نعترف بأن بعض الدول غير المنضمة إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثل قلقا واضحا حيال الانتشار. ولكن بالنسبة للآخرين فإن مجمل سيناريو الأمن السائد في مناطقهم يمكن أن يكون عاملا محمدا، وربما عنصر ردع.

ويتعين أن نقي جميع هذه العناصر نصب أعيننا عندما نعالج موضوع العالمية. إلا أن الفكرة السائدة تظل أن هذه هي معاهدة تستطيع أن تستفيد منها جميع الدول، التي تملك والتي لا تملك أسلحة كيميائية على حد سواء، من حيث أمنها أولا وقبل كل شيء، وفي مجالات هامة أخرى أيضا تتعلق بالاستخدامات السلمية للمواد الكيميائية.

وسنعد في غضون أشهر قليلة، وفقا لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أول مؤتمر استعراضي منذ أن دخلت الاتفاقية حيز النفاذ. وسيكون الغرض الرئيسي من الممارسة إجراء تقييم شامل لتشغيل الاتفاقية من منظور قانوني وفني. وسيمكننا المؤتمر الاستعراضي من النظر إلى الماضي، لنرى ما فعلناه وأنجزناه في أول خمس سنوات من تشغيل المعاهدة وتحديد، وقد يكون هذا هو الأهم، أكثر المهام إلحاحا التي يتعين علينا أن نواجهها في السنوات الخمس القادمة. وستتمكن الدول الأطراف أيضا من تقييم تنفيذ نظام التحقق

وتطوير شراكة فعالة مع المنظمات الإقليمية والعالمية الأخرى، لا سيما الاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة.

وكان اعتماد ميثاق المنظمة في سنة ١٩٩٨ وتحويلها إلى منظمة إقليمية في سنة ١٩٩٩ خطوتين نوعيتين أساسيتين تجاه ضمان دورها كأداة هامة للتعاون الإقليمي. ووفر منحها مركز مراقب من قبل الأمم المتحدة في سنة ١٩٩٩ هوية قانونية دولية وباتت بالتالي حافزا إيجابيا إضافيا لمواصلة السعي وراء أهدافها ومبادئها. وبهذه الروح اكتسبت المنظمة نموا مؤسسيا هائلا وأكملت مرحلتها التكوينية بنجاح وكفل إنشاء منظومة من الهيئات ذات الصلة والأجهزة الفرعية تحويلها إلى منظمة دولية مكتملة النمو، كما عزز فاعليتها.

ويمثل مشروع القرار المعروض علينا اليوم وثيقة شاملة ذات توجه نحو إحراز النتائج. فهي تدمج وتبين الأهداف والمبادئ والمرامي الرئيسية الواردة في ميثاق المنظمة والاعلانات المعتمدة في اجتماعات مؤتمري قمته في سنة ١٩٩٩ وسنة ٢٠٠٢. ويؤكد مشروع القرار تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات متنوعة من قبيل التجارة، والمال، والطاقة، والنقل، والاتصالات، والزراعة، والرعاية الصحية، وحماية البيئة، والعلوم، ومكافحة الجريمة المنظمة، والإرهاب، والهجرة غير القانونية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة.

كذلك يولى مشروع القرار أهمية كبيرة لتعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة. وهو يرحب باتفاقات التعاون بين المنظمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في حين يعتبر تعاون المنظمة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، قضية ذات أولوية. ويشجع مشروع القرار

الوثيقة A/57/L.11، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بأن أعرض مشروع القرار بعنوان ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود“.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن شكرنا للرئيس الألباني لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود على تسيير الأعمال واختتامها بنجاح إبان فترة ولايته، وعلى إعداد مشروع القرار الشامل هذا. كذلك أود أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا للأمين العام للمنظمة، السفير فاليري شيشيلا شفيلي، الذي انضم إلينا اليوم في هذه القاعة، على القيادة التي وفرها في تسيير العمل اليومي للمنظمة. ونحن نتطلع كثيرا جدا لمواصلة العمل معه في جهوده لبناء كفاءة وفاعلية المنظمة.

إننا نحتفل هذا العام بذكرى مرور ١٠ سنوات على إنشاء المنظمة. فعندما أنشئت في سنة ١٩٩٢، لم يكن أحد يستطيع أن يؤكد أن هذا المنتدى الحكومي الدولي سيكتب له البقاء. ولكن، بعد ١٠ سنوات لم نستطع البقاء معا فحسب، وإنما استطعنا كذلك البناء على تجربتنا ومنجزاتنا لتتطور إلى منظمة إقليمية قادرة على البقاء. وقد وُسمت هذه الروح بالنهوض بفعالية المنظمة وتوسيع نطاق أنشطتها. فقد جمعت المنظمة شمل ١١ دولة عضوا ذات موارد وتواريخ وظروف اقتصادية متنوعة، فضلا عن بعض المشاكل السياسية الرئيسية بين دول أعضاء بعينها. وما نشترك فيه هو تشاطر هدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار والرفاهية لبلداننا وحول منطقة البحر الأسود.

وقد أدركنا أنه بتجميع مواردنا وزيادتها إلى الحد الأقصى، سنستطيع بصورة أفضل أن نتنافس مع الاقتصاد المعولم المعاصر والاستفادة منه. وقد ظل أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة هو دائما تعزيز التعاون الإقليمي الداخلي

وأود أن أشكر جميع المشاركين الآخرين في تقديم مشروع القرار على مساندتهم له.

تمثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي أنشئت في ٨ آب/أغسطس ١٩٦٧ في بانكوك، تعبيرا عن الإرادة الجماعية للأمم المتحدة في المنطقة بهدف تكاتفها معا في صداقة وتعاون لتكفل لشعوبها خيرات السلام والحرية والرفاهية. وقد ظلت الرابطة والأمم المتحدة شريكيتين في التنمية تقريبا منذ إنشاء الرابطة في عام ١٩٦٧ عندما بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والرابطة علاقتهما الطويلة والمثمرة.

وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وفي مناسبة الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثيني للرابطة في بروني دار السلام، اتفق وزراء خارجية الرابطة على الحاجة إلى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة بارزة متعددة الأطراف ومتابعة لهذا الإعلان نقدم مشروع القرار الداعي إلى إقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والرابطة. وهذا التعاون هام جدا لتحقيق الأهداف الأساسية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) التي تشمل، من بين أمور أخرى، تسريع النمو الاقتصادي في المنطقة، وتحقيق تقدم اجتماعي وتطور ثقافي، وتعزيز الاستقرار والسلم.

وفي ضوء الجوانب العديدة للعولمة، سيسهم التعاون بين المنظمتين في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة، ليتسنى لنا الانتفاع إلى أقصى حد من العولمة مع تخفيف تأثيراتها السلبية، لا سيما بين أقل بلدان المنطقة نموا، التي لم تدمج بالكامل حتى الآن في حقائق عالم العولمة الجديدة. ومما لا شك فيه أن آسيان أسهمت في بناء ثقافة السلام والتعاون في المنطقة من خلال تعزيز التعاون المعتاد والحفاظ على السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي.

بدرجة كبيرة التعاون بين المنظمة والمنظمات والمبادرات الإقليمية الأخرى.

وقد خضع النص المعروض علينا لمشاورات مكثفة هنا في نيويورك وفي تيرانا البانيا على حد سواء خلال الاجتماع السابع لمجلس وزراء الخارجية.

وأود أن استرعي انتباه الجمعية إلى التغييرين التحريريين البسيطين التاليين اللذين أجريا على الوثيقة منذ تقديمها.

في السطر الثاني من الفقرة ٥، أدخلت لفظة "خاصة" بعد لفظة "مبادرات".

وفي الفقرتين ١١ و ١٢ استعيض عن عبارة "الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود" بعبارة "منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود".

وتظل أهداف المنظمة واضحة ومفهومة: وهي تطوير شراكة متساوية، والسعي لتحقيق حياة أفضل لشعوب المنطقة، وتحقيق الاستقرار والرفاهية حول البحر الأسود من خلال التعاون الإقليمي في المجالات المتنوعة. وسيؤدي اعتماد مشروع القرار بدون شك إلى المزيد من تعزيز الصورة العالمية للمنظمة.

وأود أن أختتم بالإعراب عن الأمل في أن تعمد الجمعية العامة، كما كان الحال في السنوات السابقة، إلى تأييد مشروع القرار المعروض علينا بالإجماع.

السيد أوش (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية):

أتشرف، نيابة عن الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - وهي إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية وسنغافورة والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار - بأن أعرض مشروع القرار A/57/L.16 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والرابطة.

والولايات المتحدة إعلانا مشتركا للتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي.

وفي نفس الوقت، تؤمن آسيان بأن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب للتعاون الدولي، ولذلك، فإنها تتعاون، فرادى ومجموعة، مع لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. والمحفل الإقليمي لآسيان وعملية آسيان + ثلاثة محفلان حيويان ويزدادان أهمية للسلم والاستقرار في المنطقة.

وفي مجال التعاون الفني، أبرز التعاون المثمر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عندما أعلن البرنامج رسميا أن آسيان شريك في الحوار. وازدادت العلاقة بين آسيان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قوة بتدشين البرامج المشتركة بينه وبين آسيان على صعيد المنطقة دون الإقليمية، بغرض مساعدة آسيان على نحو أفضل في جهود التعاون والتكامل الإقليمية التي تبذلها. وقد تطور تعاون آسيان على مدى السنين مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والوكالات الدولية لأسرة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولهذه الأسباب التي أشرت إليها أعلاه، نشعر أن القرار قيد النظر سيكون مفيدا للأمم المتحدة وآسيان على حد سواء.

وقد اختتمنا قبل قليل بنجاح مؤتمر قمة آسيان الثامن، المعقود في فنوم بنه، كمبوديا، الذي اجتذب اهتماما عالميا عقب اجتماع مؤتمر قمة آسيان السادس + ثلاثة، المعقود مع جمهورية كوريا والصين واليابان، واجتماع مؤتمر قمة منفصل بين آسيان والهند. ووقعت الصين اتفاقا إطاريا لمعاهدة التجارة الحرة مع آسيان، وكذلك إعلانا بشأن سلوك الأطراف في جنوب بحر الصين. وأبرمت اليابان اتفاقا يركز على الموارد البشرية والاستثمار، مع إمكانية إبرام اتفاق للتجارة الحرة في المستقبل. وفي تحرك إيجابي للغاية، عرضت الهند، في أول اجتماع لها مع المجموعة على مستوى القمة، أن تتفاوض بشأن إقامة منطقة للتجارة الحرة مع آسيان. ويسرني أن أقول إن مؤتمر القمة هذا شهد أيضا تعزيز التعاون بين آسيان وأفريقيا، ممثلا برئيس جنوب أفريقيا بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي الذي أنشئ حديثا. وقد تكلم عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، التي نساندها مساندة كاملة. وأخيرا، ستعزز آسيان تعاونها مع منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، استضافت كمبوديا أول مؤتمر قمة لبلدان منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، حيث انعقد في فنوم بنه.

وفي مجال السلم والأمن، ركز مؤتمر قمة فنوم بنه على تعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب في أعقاب الهجمات الإرهابية الشائعة في ١١ أيلول/سبتمبر العام الماضي، والهجوم الذي وقع مؤخرا في بالي، الذي ضرب في قلب آسيان. واعتمد المؤتمر إعلانا بشأن الإرهاب، يعرب عن تصميم آسيان على البناء على التدابير التي أعلنت العام الماضي في إعلان العمل المشترك لمكافحة الإرهاب الذي أعلنه قادة آسيان في بروني دار السلام لتكثيف الجهود التي تبذلها آسيان لمنع وقوع أنشطة إرهابية في المنطقة، ومكافحة هذه الأنشطة وكبحها، مع حث المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود. وفي العام الماضي وفي بروني دار السلام أيضا، وقعت آسيان

واليوم، ترتبط منطقتنا ارتباطاً وثيقاً من خلال شبكة منظمات. وتعمل الدول الأعضاء بتعاون وثيق من خلال منظماتنا الإقليمية بشأن مجموعة متنوعة من القضايا، تمتد من السلم والأمن إلى حماية البيئة، ومن قانون الطيران إلى التعليم، ومن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الصحة. وتشرف أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، هيئتنا الرئيسية لصنع السياسة العامة، على مجلس مركزي لمنظمات المحيط الهادئ الإقليمية، التي تضم جامعاتنا الإقليمية، ومنظماتنا الفنية، ووكالات التنمية والبيئة، ومجموعات الدراسات والبحوث.

وفيما يحتفل المنتدى بمرور ثلاثة عقود على كونه الهيئة الرئيسية المتعددة الأطراف في منطقة المحيط الهادئ، ازدادت أيضاً طلبات أعضائنا والمجتمع الدولي، وشكلت من ثم الأعمال المطلوب من منظماتنا الإقليمية إنجازها. وتظهر ثقتنا بمنظماتنا من خلال المبادرات الكثيرة وقرارات السياسة العامة في شتى إعلانات منتدى جزر المحيط الهادئ، وآخرها البلاغ الصادر عن الاجتماع الثالث والثلاثين لرؤساء المنتدى، المرفق بالوثيقة A/57/331.

وفي الوقت الحاضر، يتمتع المنتدى بعلاقة خاصة مع الأمم المتحدة من خلال مركزه بصفة مراقب في الجمعية العامة، ومن خلال الوجود القوي لعدد من صناديق وبرامج الأمم المتحدة التي تعمل في المنطقة. ولقد تطورت تلك العلاقة خلال السنوات الأخيرة ووسعت التعاون في مجالات جديدة من قبيل مصادد الأسماك، ومشاريع الأعمال الصغيرة، والتجارة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وبناء السلام، وإدارة المحيطات. ومع أننا نشعر بالفخر لأن المنتدى وأعضائه قدموا الجزء الأكبر من الموارد لمعظم البرامج في المنطقة، إلا أننا نعترف ونرحب أيما ترحيب بما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة ووكالاتها - وبما قدمته بالفعل - في مجال التعاون الإنمائي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل فيجي، الذي سيرعرض، في سياق بيانه، مشروع القرار A/57/L.21.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): تصوروا، إذا استطعتم، منطقة شديدة التنوع في ثقافتها وتاريخها وجغرافيتها، ويتكلم سكانها نحو ١٢٠٠ لغة - منطقة مكونة من جزر كبيرة وصغيرة، تعد بالآلاف وتفصل بينها مسافات طويلة جداً، حيث للتغير الاجتماعي والاقتصادي المتفشي والضرر البيئي تأثيرات قوية على الطريقة التي تطورت بها مجتمعاتنا المتناثرة على مساحات واسعة. تصوروا ذلك السيناريو، ثم اسألوا أنفسكم كيف يمكن لأي مواطن أن يحقق قدراً أكبر من القدرة على البقاء اقتصادياً واجتماعياً في عالم اليوم. بديهي، أن الجواب البسيط هو من خلال التعاون الإقليمي.

لطالما استرشد سكان منطقة المحيط الهادئ بشعور قوي بالانتماء إلى المجتمع وتمكنوا من التفاعل مع العالم المحيط بهم بالعمل معاً وبتقاسم الموارد. ونحن نتباهى اليوم بشبكة مؤسسات إقليمية واسعة وفعالة للغاية تخدمنا على نحو جيد بصورة خاصة. ولهذا السبب، من دواعي فخري واعتزازي أن أخطب هذه الجلسة حول التعاون الإقليمي باسم أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ. ومن بين أعضائنا المتنوعين بلدان كبيرة، مثل أستراليا ونيوزيلندا، والدول الميلانيزية المكونة من بابوا غينيا الجديدة وفيجي وفانواتو وجزر سليمان في غرب المحيط الهادئ؛ وساموا وتونغا اللتين تسود فيهما ثقافات بولينيزية قديمة في جنوب المحيط الهادئ؛ وناورو وتوفالو وكيريباس، وهي دول صغيرة جداً ونائية في وسط المحيط الهادئ؛ وبالاو وجزر مارشال وميكرونيزيا الواقعة في شمال المحيط الهادئ.

وتحقيقاً لتلك الغاية، تتشرف فيجي بعرض مشروع القرار A/57/L.21 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ". ونؤكد نحن الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، في مشروع القرار ذلك، التزامنا بشراكة عمادها التعاون والصداقة، وتقديم بعض الإرشاد إلى الأمم المتحدة، فضلاً عن شركائنا الدوليين، بشأن المجالات التي يمكن فيها بالفعل تعزيز التعاون وتوسيع نطاقه.

وأخيراً، وانسجاماً مع موضوع التعاون، أعرب عن خالص امتنان مجموعتنا للبلدان التي انضمت إلينا وشاركت في تقديم مشروع القرار. ويسرني أن أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار وهي: إسرائيل وتايلند والسودان وشيلي والفلبين وكوبا والكويت وكيريباس وماليزيا واليونان.

وبهذه التعليقات الموجزة، يُعرض مشروع القرار A/57/L.21 كي تنظر فيه الجمعية العامة، وتطلع قدماً إلى اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل تركيا الذي سيعرض مشروع القرار A/57/L.22.

السيد سنغيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وفي الاجتماع الثاني عشر لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي، المعقود في اسطنبول، تولت تركيا رئاسة المنظمة. واليوم يتشرف بلدي، بصفته تلك، أن يعرض مشروع القرار A/57/L.22 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".

يوافق الأسبوع المقبل الذكرى السنوية العاشرة لتوسيع منظمة التعاون الاقتصادي. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ رحبت منظمة التعاون الاقتصادي بقبول أذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان كأعضاء جدد في المنظمة.

وحسبما تم إيجازه في تقرير الأمين العام عن التعاون مع منتدى جزر المحيط الهادئ، المتضمن في الوثيقة A/57/475، قدمت الأمم المتحدة مساعدات مفيدة في بناء السلام من خلال المشاورات والزيارات الميدانية إلى بلدان المنطقة، والمشاركة في منتدى اللجنة الإقليمية للأمن. ومنذ إنشاء مكتب سياسي تابع للأمم المتحدة في بوغانفيل، فهو يساهم في جهود رصد السلام، وقدم مساعدات انتخابية في فيجي وجزر سليمان.

وأنشأت أيضاً وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وجوداً قوياً في المنطقة، وذلك بإنشاء مكاتب ميدانية تابعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وتقديم مساعدات تقنية مباشرة ومساعدات في مجال التدريب إلى البلدان والمنظمات في منطقة المحيط الهادئ. ونحث المنظمات المتخصصة، إضافة إلى شركائنا الثنائيين، على مواصلة العمل عن كثب مع الأمين العام لتعزيز تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ.

ويقدر أعضاؤنا بالغ التقدير ما قامت به الأمم المتحدة لصالح منطقتنا. ومع استهلالنا لعملية تنفيذ خطة جوهانسبرغ، ولا سيما ونحن نمضي قدماً نحو استعراض ما تحقق بعد عشر سنوات منذ وضع برنامج عمل بربادوس، من الأهمية بمكان زيادة تعزيز تلك الجهود وتوسيع نطاقها. ولهذا، فإننا نرحب بتوصية الأمين العام ومفادها أنه ينبغي إجراء مشاورات بين منطقتنا وذلك باستكشاف مجالات لتنفيذ المزيد من التعاون الذي يعود بالفائدة والنفعة.

للألفية إلا بهذه الطريقة. وبهذا الفهم نشجع توثيق العلاقات بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظومة الأمم المتحدة فضلا عن توثيق العلاقات مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة.

مشروع القرار المعروض علينا اليوم، والذي شارك جميع أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي في تقديمه، صمم لزيادة تعزيز التعاون القائم حاليا بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي استلهاما بالروح التي حاولت أن أصفها قبل برهة.

وبعد أن تولت تركيا رئاسة منظمة التعاون الاقتصادي للعامين القادمين، فإنها عازمة على الإسهام في هذا المسعى المشترك. ومما لا شك فيه أن الخبرة الفنية والمساعدة المالية للمنظمات الدولية والإقليمية ستجلب قيمة مضافة كبيرة إلى أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي في المجالات المذكورة سلفا، وكذلك في المجالات الهامة وهي الصحة، والبيئة، والأمن الغذائي، والإدارة، ونقل التكنولوجيا، والحد من الفقر الريفي، وكفاءة الطاقة.

ومن بين الدول الأعضاء الجديدة في المنظمة، تستحق أفغانستان اهتماما خاصا. وتحرص تركيا على أن تقدم المنظمة إسهاما ملموسا في جهود تعميم أفغانستان. وفي حقيقة الأمر، تعد المنظمة خطة عمل، تأخذ في الحسبان مقترحات الدول الأعضاء كما ينبغي. وسيتم إرسال هذه الخطة إلى المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة حتى تجمع الأموال الإضافية لمشاريع التعمير المقترحة.

إن لدى المنظمة القدرة على البدء في مشاريع التعمير في أفغانستان، أيا كان توضعها، خاصة في المجالات التي اكتسبت فيها الخبرة. ومن شأن إسهام الدول الأعضاء في صندوق المنظمة أن يبسر بدرجة كبيرة الجهود المبذولة في هذا الصدد.

ولقد هيا مؤتمر القمة السابع لمنظمة التعاون الاقتصادي، المعقود في اسطنبول في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، فرصة لتقييم أداء المنظمة الموسعة على مدى عقد من الزمان. وتم خلال فترة زمنية مدتها عشر سنوات، إنجاز وثائق أساسية لمنظمة التعاون الاقتصادي، واعتماد اتفاقات وخطط عمل رئيسية، وتم استهلال عملية جديدة بالذكر لإعادة تشكيل هيكل المنظمة. وفي عام ١٩٩٦، أعدت استراتيجية شاملة للتعاون الاقتصادي، تم بموجبها وضع وصف موجز لقطاعات النقل والاتصالات والتجارة والاستثمارات والطاقة بصفتها مجالات تتسم بالأولوية في منظمة التعاون الاقتصادي. واليوم، يمكن إيراد التنمية ونجاح تنفيذ المشاريع المشتركة في مجالات الطاقة والتجارة والنقل والزراعة ومكافحة المخدرات وبناء القدرات ضمن الإنجازات الرئيسية التي حققتها منظمة التعاون الاقتصادي.

وتتوخى وثيقة إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي، معاهدة إزمير، تعزيز التفاعل والتعاون المفيد بصورة متبادلة فيما بين منظمة التعاون الاقتصادي وبين منظمات إقليمية ومنظمات دولية أخرى، فضلا عن مؤسسات مالية. ونرحب بتقرير الأمين العام (A/57/119) عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي، الذي يتضمن تفاصيل عن حالة هذا التعاون. ونؤيد أيضا توصية الأمين العام المتضمنة في التقرير ومفادها أنه ينبغي للوكالات المتخصصة، فضلا عن مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية ذات الصلة، أن تبذل جهودا مشتركة من أجل تنفيذ البرامج والمشاريع الاقتصادية التي تضطلع بها منظمة التعاون الاقتصادي.

ولقد أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن نجاح عملية العولمة يتطلب تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية، ولا سيما تقسيم الأعمال بطريقة أفضل بهدف زيادة كفاءة التعاون الموجه نحو تحقيق نتائج. ولن يتسنى تعزيز التنمية الإقليمية وتحقيق التزامنا المشترك بتحقيق الأهداف الإنمائية

التوالي. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بالمسؤولين الرفيعة المستوى من مجلس أوروبا والوفود الآتية من الجمعية البرلمانية التي جاءت إلى نيويورك بالتحديد لمتابعة المداورات الخاصة بهذا البند في الجمعية.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص امتنان بلدي لحكومة لكسمبرغ على عملها الحثيث، تحت القيادة الحكيمة والقديرة للسيدة لدي بولفر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية، طيلة الأشهر الستة الماضية، من أجل وضع أعراف ومبادئ مجلس أوروبا، وعلى سعيها بقوة إلى تعزيز عملية تحقيق التكامل الأوروبي.

كما يسعدني أن أعلن أنه، منذ طرح مشروع القرار A/57/L.23، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: الاتحاد الروسي، ألمانيا، بلجيكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، كرواتيا، كولومبيا، النرويج، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اليونان. وأود أن أشكر جميع مقدمي مشروع القرار على إسهاماتهم ودعمهم القوي.

إن مجلس أوروبا ما فتئ يقدر تماما منذ إنشائه في عام ١٩٤٩ مهمته النبيلة لإيجاد منظمة تحقق للدول الأوروبية وحدة وترابا أكثر وثوقا. واليوم، يمكن للمرء أن يؤكد علانية على أن حلم "الوحدة الأوروبية"، كما جسده مؤتمر لاهاي في ٧ أيار/مايو ١٩٤٨، لم يعد تحقيقه بعيد المنال.

ولقد أنشئ مجلس أوروبا على أساس إيمان محدد، تشاطرته شعوب أوروبا بعد الحرب، وهو السعي بنشاط إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والوفاق بين الدول الأوروبية. ولقد ترسخت بقوة أهداف ومثل هذه المنظمة، التي قامت على الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، طيلة العقود الخمسة الماضية. وهذه نتيجة مباشرة لعمل المجلس، الذي ركز في

وستبذل تركيا كل جهد لجعل المنظمة منظمة دينامية تحقق آمال وتطلعات أعضائها. ولقد أعطى مؤتمر القمة السابع للمنظمة زحما حقيقيا للجهود الموجهة نحو زيادة كفاءة وفعالية المنظمة. ومما لا شك فيه أن المزيد من التعاون مع الأمم المتحدة سيساعد المنظمة على التوصل إلى أهدافها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، ممثل مالطة، أود أن أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد برفلييف (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات إدارة المؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء، فيما يتعلق بمشروع القرار A/57/L.23، بأن صيغة الفقرة ١٦ من المنطوق التي تقدم بها مقدمو المشروع ينبغي أن يصبح نصها كما يلي:

"تتني على الدور الذي اضطلع به مجلس أوروبا في ما يتعلق بالعملية الانتخابية في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وذلك في التحضير للانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢".

وأود أن أبلغ الوفود بأنه سيعاد إصدار مشروع القرار A/57/L.23 صباح غدا ليتضمن هذا التصويب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة الذي سيرعرض مشروع القرار A/57/L.23 أثناء إلقائه لبيانه.

السيد بلزان (مالطة) (تكلم بالانكليزية): بصفتي ممثل مالطة الدائم والرئيس الحالي للجنة وزراء مجلس أوروبا، أتشرف وأفتخر كثيرا بعرض بند جدول الأعمال هذا الذي يظهر ضمن برنامج عمل الجمعية العامة للمرة الثالثة على

أولاً، تعتز حكومتي، التي تدرك دور المجلس المستقبلي في الهيكل الأوروبي الذي يتطور بسرعة، متابعة عملية التوحيد السياسي لأوروبا الكبرى، على أساس هياكل التعاون التي وفرها مجلس أوروبا، والتفاعل مع الشركاء الرئيسيين على المسرح الأوروبي.

ثانياً، بما أن التلاحم الاجتماعي مهم للغاية في تعزيز وحماية الحقوق السياسية الأساسية، سنكتف جهودنا الرامية لزيادة تعزيز البعدين الاجتماعي والثقافي للتكامل الأوروبي على صعيد القارة بأسرها. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أنه قبل أسبوعين فقط نظمت الرئاسة المالطية بنجاح مؤتمراً عن الحصول على الحقوق الاجتماعية. وشارك خبراء على صعيد القارة الأوروبية في هذه المناسبة الهامة لمناقشة المسائل الأساسية المتعلقة بعملية الحصول على الحقوق الاجتماعية. وأتاح المؤتمر أيضاً للمشاركين فرصة اقتراح حلول ملموسة ومحددة للمشاكل المتعددة الجوانب، التي كثيراً ما تكون متداخلة وتتعوق تحقيق هذا النجاح.

الإرهاب الدولي أحد المحن الرئيسية التي تتيح بالبشرية هذه الأيام وفي هذا العصر. فأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية والأحداث الأخرى التي أعقبتها بيّنت للعالم بأسره حقائق الإرهاب الوحشية. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن أكثر طريقة فعالة للنظر إلى هذه الهجمات الشائنة هو اعتبارها جزءاً من عملية تاريخية آخذة في التكشف. ولهذا السبب، فإن المجتمع الدولي ملزم بحكم واجبه بمحاربة هذا العدو غير المحدد الذي لا وجه له، ومضطر لذلك وملتزم به.

وقد أدانت حكومتي علانية الإرهاب الدولي، لا في الجمعية فحسب، بل أيضاً في مؤتمرات ومحافل دولية عديدة. ونحن نرى أن التعاون الأوثق والأسلم على الصعيد العالمية

الأساس على إعادة بناء أوروبا، وركز في السنوات الأخيرة على أن يصبح بالفعل منظمة "لأوروبا موحدة"، من خلال التوسع شرقاً. ومن خلال احتضان المجلس لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية لضمها إلى صفوفه، بما في ذلك الاتحاد الروسي، نجح المجلس في بناء أوروبا الكبرى، بدون خطوط فاصلة، ولصالح الشعوب بكل أنحاء العالم.

إن المجلس، الذي يعتبر منارة للأمل ومعياراً قياسيماً لحقوق الإنسان، نمت عضويته من مجرد عشر دول في عام ١٩٤٩ إلى ٢٣ دولة عضواً في عام ١٩٨٩، واليوم يفتخر المجلس بأنه يتألف من ٤٤ دولة عضواً، تمثل ٨٠٠ مليون نسمة. هذا الهيكل الأوروبي الناشئ تطور طبقاً للتغيرات السياسية التي حدثت في نهاية التسعينات عقب سقوط جدار برلين وزوال الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة.

وعندما انضمت مالطة إلى مجلس أوروبا في ١٩٦٥، أعلن رئيس الوزراء جورجيو بورغ أوليفير أن "العضوية في مجلس أوروبا كانت بالنسبة لبلدي مثل العودة إلى الدار بعد غيبة طويلة". وفي الوقت الذي تتولى فيه مالطة رئاسة لجنة الوزراء للمرة الثالثة فإنها تلاحظ بارتياح أن أغلب بلدان أوروبا قد عادت اليوم إلى دارها.

ولكن، من هذا المنطلق - وهنا أقتبس من بيان وزير خارجيتنا، الدكتور جو بورغ، الذي أدلى به أثناء دورة اللجنة الوزارية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في ستراسبورغ: "إننا نؤمن بأنه، نظراً للتغيرات السياسية داخل أوروبا في السنوات الأخيرة، من الضروري أن يحدد مجلس أوروبا موقفه وأن يؤكد ثانية، وهو يفعل ذلك، قيمته".

إن بلدي ملتزم كلياً بزيادة البناء على الإنجازات التي حققتها مؤخرًا الرئاسات السابقة. وهدفنا النهائي هو تركيز جهودنا على هدفين أساسيين.

في توافق مع القيم البشرية، يحظر مجلس أوروبا، تمشيا مع أحكام البروتوكول رقم ٦ للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان اللجوء إلى عقوبة الإعدام في أوقات السلم. ويلاحظ المرء بارتياح أن المجلس وضع إلغاء عقوبة الإعدام في صدارة جدول أعماله، وفي هذا الصدد، من دواعي سرور المرء أن يقول إنه لم تحدث أية عملية إعدام في الدول الأعضاء في المجلس منذ عام ١٩٩٧. وقد وسع نطاق البروتوكول رقم ٦ بالبروتوكول رقم ١٣، الذي فتح للتوقيع في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ في فيلنيوز، ممهدا الطريق لإلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف.

وفي سياق العوامة، تزايد أهمية الأمم المتحدة ومجلس أوروبا لنشر التعاون من خلال تبادل المعلومات والسعي لمزيد من التعاون في أعمالهما، مع التشجيع في نفس الوقت على ترشيد الأنشطة بهدف ضمان استخدام الموارد استخداما مناسباً.

ويعود التعاون بين الولايات المتحدة ومجلس أوروبا إلى عام ١٩٥١. بيد أن المرء يجب أن لا يُغفل أن الخطى المتسارعة والمطردة التي تحركت بهما هاتين المنظمتين معا في السنوات الأخيرة. والدليل على هذا التعاون موثق جيدا في تقرير الأمين العام الشامل (A/57/225). ويكفي القول إن مشاركة مجلس أوروبا والأمم المتحدة، كليهما، في عملية منع نشوب الصراعات وإعادة التأهيل بعد الصراع وبناء السلام في جنوب شرق أوروبا، وعلى وجه الخصوص في البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - صربيا والجبل الأسود - وبعيدا عن الاتحاد الأوروبي، في جورجيا. وفي هذه المرحلة، أود أن أضيف أن إسهام مجلس أوروبا الفعال المتعلق بعملية الانتخابات في كوسوفو في الإعداد للانتخابات البلدية الأخيرة كان مثيرا للاهتمام أيضا.

والإقليمية والثنائية لا غنى عنه للنجاح في استئصال إرهاب العصر الحديث.

إن مكافحة الإرهاب حق لنا لا يمكن انتهاكه. ولذلك، فإن وجود أوروبا قوية في مجتمع دولي أفضل تنظيما يكتسب أهمية متزايدة باطراد. وعقب عدم اليقين هذا وعدم الاستقرار، يجب أن نكون متنبهين جدا لهذا البلاء الجديد الناشئ، لأن الإرهاب يدمر الحياة ويمحق الديمقراطية ويرفض جميع النظم القانونية ويلغي حقوق الإنسان. وفي هذا المنعطف الزمني، يثني وفدي على اعتماد المجلس مؤخرا مبادئ توجيهية لمساعدة الدول الأعضاء فيه على حماية قيمها الأساسية في التصدي للإرهاب. وتكرر هذه المبادئ التوجيهية الإعراب عن أن المسؤولية عن حماية كل إنسان من أعمال الإرهاب تقع على عاتق الدول، ولذلك، فإنها تعترف بأن مكافحة الإرهاب قد تتطلب اعتماد تدابير محددة، وتحدد في نفس الوقت الحدود التي يجب أن تفرضها الدول على نفسها في هذا الصدد.

ولا تزال حكومتي متمسكة بالتزامها الراسخ الذي لا يتزعزع بهذه الحرب، والتي لا تزال حتمية أكثر من أي وقت مضى، لا سيما في سياق التأثير الضار للأنشطة الإرهابية على حياة الناس العاديين والأبرياء. ويجب أن تشكل جبهة موحدة لمحاربة هذه الآفة مع السعي في نفس الوقت إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة أسبابه الجذرية.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشيد بمجلس أوروبا لتحمله كامل مسؤولياته في مكافحة الإرهاب على صعيد عالمي من خلال العمل بالتنسيق مع الأمم المتحدة على مختلف الجبهات، في مجال التعاون القانوني وحماية الحريات الأساسية وفي تعزيز الحوار بين الثقافات وبين الديانات.

للأمين العام عن هذا الموضوع، وهو التقرير المتضمن في الوثيقة A/57/128.

ونعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره، الذي يدل بوضوح على أنه منذ أن أبرم الاتفاق بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قد تطور ذلك التعاون وتوسع بطريقة مرضية ومنتجة إلى حد كبير لمنفعة الكيانين كليهما. وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى الجزء الموجز من تقرير الأمين العام (A/57/128) والذي ينص على ما يلي:

”وقد تطور هذا التعاون بمرور السنوات وأصبح أكثر تنوعاً من حيث مجالات التعاون والمنظمات المعنية به على حد سواء“.

ويبين التنوع المشار إليه في التقرير أن الشؤون الإقليمية، مترابطة اقتصادياً واجتماعياً بدرجو وثيقة، كما يدل على أن التنسيق - بصدد تقديم زخم للمزيد من التعاون والتكامل فيما بين بلدان المنطقة، الذي يمثل واحداً من الأهداف الرئيسية للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية - يعد ضرورياً، وذلك فيما يتعلق بالقضايا المعقدة والمتنوعة بصورة متزايدة. ولذلك من الضروري تعزيز وتوسيع قنوات التعاون بين المنظمة العالمية والنظام الإقليمي بهدف زيادة تبادل المعلومات والخبرات في مجالي السياسة العامة وصياغة وتنفيذ المشاريع.

لقد وردت الإشارة إلى فكرة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في دياحة مشروع القرار ووردت مرة أخرى في منطوقه، حيث وردت الإشارات إلى بعض الوكالات المتخصصة والمنظمات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة التي نفذت بنجاح برامج تعاونية مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وهي مدعوة إلى مواصلة وتوثيق ذلك التعاون. ولكن هذه العملية

وفي ضوء ما تقدم، أود أن أذكر إسهام مجلس أوروبا المثمر في المؤتمر الدولي المعني بحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية في أوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز، المعقود في دوبروفينيك في كرواتيا، قرب نهاية العام الماضي. وشارك في تنظيم المؤتمر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي المؤتمر، وفرت حكومة كرواتيا واللجنة الأوروبية للحكومات والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية وممثلي المجتمع المدني إمكانية استعراض التطورات في ميدان حقوق الإنسان في أوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز.

اسمحوا لي أن أشدد أننا نعيش اليوم في حقبة مثيرة للاهتمام فعلاً بقدر ما هي صعبة. والتحديات، القديمة والجديدة، التي تنتظرنا تحديات هائلة، ولكن تذليلها غير مستعص كليا. وفي ضوء ما تقدم، أرى من المناسب أن تدعو الجمعية العامة الأمين العام إلى استكشاف أي سبيل لزيادة تعزيز العلاقات السليمة بالفعل القائمة بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا بغية التصدي لهذه التحديات.

في الختام اسمحوا لي أن أناشد جميع الدول الأعضاء في الجمعية دعم مستوى التعاون القائم بين هاتين الهيئتين والإسهام في زيادة تعزيزه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي، الذي سيقدم في معرض بيانه مشروع القرار A/57/L.24.

السيد بأوليوو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لأعرض مشروع القرار A/57/L.24 المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية“. ويستند مشروع هذا القرار، الذي يستكمل القرار ٩٨/٥٦ الذي اعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، إلى آخر تقرير

الذي تجري بشأنه في الوقت الراهن مشاورات على نطاق واسع. وستعرض عليكم يا سعادة الرئيس قبل نهاية المناقشة أي تنقيحات قد تطرح على مشروع القرار.

وقبل سنتين تقريبا - أي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ - اعتمدت الجمعية العامة القرارين ٢٢/٥٥ و ١٦١/٥٥، على التوالي، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وبمذنين القرارين، سعت الأمم المتحدة إلى دعم الجهود والمبادرات التي تبذلها دول أفريقيا الوسطى بصدد مواجهة التحديات التي تواجهها، ولا سيما التحديات المتعلقة بالأزمات والنزاعات المسلحة وإعادة التعمير والتنمية.

وفي هذه السنة، صيغ مشروع القرار في سياق جديد، ومن ثم فهو يتسم بطابع خاص. أولا وقبل كل شيء، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عقد مجلس الأمن، بناء على مبادرة من السيد مارتين بليغا - إيوتو، الممثل الدائم للكاميرون الذي كان رئيسا للمجلس في ذلك الحين، جلسة عامة عن تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة أفريقيا الوسطى معنية بصيانة السلام والأمن. وخلال تلك الجلسة حدث تبادل بناء للآراء بين دول أفريقيا الوسطى وشركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف بشأن الحالة في المنطقة فيما يتعلق بالسلام والأمن والتكامل الاقتصادي. وناقش ممثلو دول أفريقيا الوسطى وأعضاء مجلس الأمن أيضا طرق وسبل تعزيز الشراكات القائمة مع منظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقال معظم المتكلمين إن إعادة التعمير الاقتصادي، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وتعزيز دور القانون تعد عناصر هامة من أجل بناء السلام في أفريقيا الوسطى. وبالمثل، أوصى بعض أعضاء المجلس بإيلاء اهتمام خاص بتطوير هذه المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بتوعية المجتمع

ليست نهاية بحد ذاتها؛ إذ لا بد من توجيهها نحو تحديد أفضل طريقة لتحسين قدرتنا على اجتذاب الموارد، وتحقيق المزيد من التنسيق واستخدام التعاون التقني على نحو أفضل، بهدف - وفقا لعبارة الفقرة ٤ من مشروع القرار - "المساهمة بأنشطة مشتركة لتحقيق أهداف الألفية".

ونظرا للتطورات الإيجابية في مجال التعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ونظرا إلى أننا سنواصل العمل في هذا الإطار، يكرر مشروع القرار من جديد الطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة والأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن يقوموا، في الوقت المناسب، بتقييم عملية تنفيذ الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وأن يقدموا تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأخيرا، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ مشروع هذا القرار.

ويأمل أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على غرار ما حدث في الماضي بصدد تقديم مشاريع قرارات مماثلة، في أن يعتمد مشروع القرار A/57/L.24 بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الكونغو، الذي سيقدم في سياق إلقاء بيانه، مشروع القرار A/57/L.25.

السيد إكوي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا - أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو - التي اشتركت جميعها في تقديم مشروع القرار A/57/L.25،

واليوم، مع العودة التدريجية للسلام إلى معظم بلدان منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، فإن المنطقة يتعين عليها أكثر من أي وقت مضى، أن تحاول تحقيق إمكاناتها وأن تؤدي دورا رئيسيا على الساحة الدولية.

يعلم الجميع أن وسط أفريقيا ظلت تواجه لعدة أعوام حالة خطيرة من الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار وعدم الأمن، ومن الفقر نتيجة لذلك. ولكن أخيرا بدأ يلوح في الأفق بصيص من الأمل. انظروا إلى الإرادة السياسية لرؤساء الدول المعنيين، القلقين بجد بسبب الحالة المتفاقمة، الذين أعطوا زحما جديدا لتنمية المنطقة من خلال مبادرات لمواجهة هذه التحديات، وأصبحوا مشتركين بصورة شخصية في البحث عن تسوية تفاوضية. انظروا أيضا إلى مؤتمر قمة ليرفيل المعني بالأزمة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وانظروا كذلك إلى النية الحسنة لطرفي الصراع وإلى الوعي المتزايد لدى معظم الأطراف الفاعلة، التي تريد أخيرا إعطاء فرصة للسلام وإعادة التعمير والتنمية. وأشير أيضا إلى الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي دون كلل، الذي يصاحب دائما جهود المنطقة دون الإقليمية، والذي يتضح من تعيين ستة ممثلين ومبعوثين خاصين للأمين العام من إجمالي ١٦ في القارة الأفريقية بأسرها.

ويعطينا تقييم التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا سببا للأمل، حتى وإن كانت الجماعة لم تحقق ما هو مرجو منها. وهذا الانطباع يعزز التقرير الذي قدمه الأمين العام المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا" (A/57/266). وقد انعكس هذا التعاون في العديد من المبادرات من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن والتنمية في المنطقة.

الدولي بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية كي يتسنى تحقيق الاستقرار في حالة تلك المنطقة الحساسة بصفة خاصة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر لشركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين كرروا في سياق تلك المناقشة، اهتمامهم والتزامهم بمساعدة أفريقيا الوسطى في تعزيز قدراتها في مجالات صون السلم والأمن والتعمير.

والآن يعد البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بعد الجلسة العامة التي عقدت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، نصا مرجعيا فيما يتعلق بالعلاقات بين الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا. ويؤكد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة مدى أهمية ذلك.

وثانيا، أود أن أشير إلى جهد التنمية الإقليمي الذي بذلته أفريقيا في صياغة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والذي يضع منطقة وسط أفريقيا في مكانة رئيسية فيما يتعلق بتنمية القارة ويهيئ الفرصة للمنطقة كي يتسنى لها أن تطور إمكاناتها الهائلة.

إن هذا التحدي الجديد كبير يشبه في ضخامته حجم منطقتنا. وهذه نقطة ذكرها بصورة جيدة معالي جان بينغ وزير خارجية غابون:

"إن الوضع في وسط أفريقيا يتطور على وقع مصيرين. المصير الأول ثروة فائضة أعدقتها الرعاية الإلهية على المنطقة دون الإقليمية الواسعة النطاق، موارد طبيعية طائلة - كالماس والجلد والمنغنيز والنفط والثروة الحرجية - ضرورية ليس لتنميتها هي فحسب، وإنما أيضا لتنمية باقي أنحاء العالم". (S/PV.4630، الصفحة ٢١)

وهذا أمر أساسي، لأننا سواء كنا نتحدث عن اتفاقات لوساكا أو صن سيتي أو بريتوريا بشأن الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في أنغولا أو في بوروندي، أو اتفاقات ليرفيل - مجرد الإشارة إلى هذه الصكوك - يظل استمرار التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والإسراع فيه حيويًا لجهودنا من أجل إحلال الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية وتعزيز تنميتها.

ويتصدى مشروع القرار A/57/L.25 لهذه الشواغل. ويكرر مجدداً النصوص التي اعتمدت في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ويؤكد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الجلسة العلنية لمجلس الأمن المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ التي كانت علامة بارزة. ومهما قلنا لن نغالي في تأكيد الأهمية الملحة، في إطار يتسم بالحاجة إلى بناء الثقة بعد الصراعات، ولدعم عملية منع الصراعات وتسويتها، وكذلك تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وتبعاً لذلك، تؤكد بلدان المنطقة دون الإقليمية التزامها بتعزيز جميع الآليات المتاحة للدبلوماسية الوقائية والأمن الجماعي بغية ضمان أن تتمتع المنطقة دون الإقليمية بأسرها بتنمية اقتصادية تتناسب مع أصولها الهائلة.

ومن أجل تحقيق هذين الهدفين، السلام والتنمية، تعلق دول وسط أفريقيا آمالاً حقيقية على التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل جامايكا، الذي سيعرض أثناء إدلائه ببيانه، مشروع القرار A/57/L.26.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون

ويكفي أن نذكر الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في إطار عمل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي كان إنشاؤها جزءاً من هذا التصميم السياسي لإنشاء آلية دون إقليمية للدبلوماسية الوقائية والأمن الجماعي والتي هي أيضاً محفل خاص للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

ويجري الآن إنشاء عدة آليات لمنع الصراعات وتسويتها وإدارتها، وإن العديد من التوصيات الصادرة والقرارات المتخذة ترسخ صورة مساحة جيوسياسية ترم الآن في طور التطبيع. وتظهر جهود بلدان المنطقة أيضاً من خلال الإجراءات العديدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد.

وإضافة إلى هذه المبادرات، أعطينا زخماً جديداً للتكامل دون الإقليمي من خلال إنعاش مهام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ذاتها، التي تم توسيع مجالها ليشمل السلام والأمن، من خلال إعادة إطلاق برامج مشتركة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط آسيا.

الكثير ما زال يتوجب القيام به؛ والحالة تظل هشة. ولذلك نؤكد على الحاجة الملحة إلى جهود محددة لإنعاش عمليات السلام المتعددة. ولذلك، نرحب بالتوصية الواردة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ من أجل

”دمج الدعم المقدم لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات عمليات حفظ السلام وتوطيده، كلما كان ذلك مناسباً“.

(S/PRST/2002/31، ص ٣)

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية يؤكد من جديد في ديباجته على أهمية المنظمات الإقليمية في دعم دور الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين في إطار الفصل الثامن من الميثاق. كما يشير إلى النتائج المثمرة للاجتماعات التي عقدت بين ممثلي الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. ويسترعي المشروع الانتباه إلى مبادرتين تكتسيان أهمية خاصة بالنسبة للجماعة الكاريبية. أولاً، أهمية اعتماد نهج يحقق الإدارة المتكاملة لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة، وثانياً، ضرورة تنفيذ برنامج عمل بربادوس بشأن البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ويشير مشروع القرار إلى المقترحات ذات الصلة التي أسفرت عنها المؤتمرات الدولية الأخيرة، وخاصة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، والدورة الاستثنائية للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي أُولي فيها اهتمام خاص للوضع في منطقة الكاريبي. كما يؤكد ضرورة تقوية التعاون القائم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الشؤون السياسية والإنسانية.

ويحيط مشروع القرار في منطوقه علماً بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، وكذلك الجهود المبذولة لتعزيز هذا التعاون. ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالاشتراك مع الأمين العام للجماعة الكاريبية، توفير المساعدة في تعزيز التنمية وصون السلم والأمن في منطقة البحر الكاريبي. ويحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة على البدء في مشاورات وبرامج مع الجماعة الكاريبية والمؤسسات المنتسبة ومواصلة تلك المشاورات والبرامج وزيادتها تحقيقاً لأهدافها، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات والمسائل المحددة في الاجتماع الثاني، المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٠. ويرحب مشروع القرار أيضاً بمبادرات الدول الأعضاء في تقديم المساعدة في التعاون بين الأمانتين،

”التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية“، المطروح على الجمعية العامة بوصفه الوثيقة A/57/L.26. وأفعل ذلك بالنيابة عن المقدمين التاليين: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، هاييتي، وعن بلدي جامايكا.

تناول تقرير الأمين العام في الوثيقة A/57/254 المعد بموجب الفقرة ٨ من القرار ١٧/٥٥ المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الأنشطة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. ويجدد التقرير جوانب مختلفة من التعاون بين أمانتي الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، ويتضمن عملية فعالة من المشاورات وتبادل المعلومات.

وقد ظل هذا التعاون ينمو في مجالات حيوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الكاريبية دون الإقليمية ويتضمن الاستعداد للكوارث وتخفيض المخاطر، ومتابعة الأعمال المتعلقة بالمؤتمرات الدولية الرئيسية، ومكافحة المخدرات، والصحة، والشؤون البحرية.

وقد تم تعزيز التعاون من خلال اشتراك العديد من هيئات ووكالات الأمم المتحدة، منها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غايغوس شيريوغا (إكوادور).

ونشيد في البداية بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، الوارد في الوثيقة A/57/405 والذي يعرض فيه الأمين العام تقريره السنوي والمشاورات بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وغيرها.

ويشير مشروع القرار في ديباجته إلى قرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، الذي قررت فيه دعوة منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المشاركة، بصفة مراقب، في دورات أعمال الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية.

ويرحب مشروع القرار بنتائج الاجتماع العام للمؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة من ناحية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها الفرعية ومؤسساتها المتخصصة والمنسوبة من ناحية أخرى، المعقود في فيينا في الفترة من ١١-١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

أما فقرات المنطوق، فقد شملت عدة مواضيع، أهمها: أولاً، التعبير عن الارتياح للمشاركة النشطة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في أعمال الأمم المتحدة لتحقيق المقاصد والأهداف المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، الترحيب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لمواصلة تعزيز التعاون بين المنظمتين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، واستعراض سبل ووسائل تعزيز الآليات الفعلية لذلك التعاون.

ثالثاً، الترحيب بالاجتماعات الدورية الرفيعة المستوى بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتشجيع مشاركتها في الاجتماعات الهامة التي تعقدها المنظمتان.

رابعاً، حث الأمم المتحدة وسائر منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات الرائدة، على زيادة المساعدة

ويوصي بعقد اجتماع ثالث بين ممثلي المنظمتين في نيويورك في آذار/مارس ٢٠٠٣، بغية استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المجالات والمسائل المتفق عليها وعقد مشاورات بشأن اتخاذ تدابير وإجراءات إضافية حسبما يقتضيه الأمر لتيسير التعاون بين المنظمتين وتعزيزه. وأخيراً، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وأن يدرج في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة بنداً بشأن هذا الموضوع لمناقشته.

وأود أن أعلن أنه منذ صدور مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي المشروع: إكوادور، وشيلي، وكندا، وكوبا، واليابان.

إن مضمون مشروع القرار يسعى بصفة أساسية إلى زيادة تطوير عملية التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. ونعتقد أن أحكام مشروع القرار هذا ستحظى بدعم واسع في الجمعية. ويأمل مقدمو مشروع القرار أن يتسنى اعتماده بتوافق الآراء، أسوة بما حدث في السنوات السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان ليتولى عرض مشروع القرار A/57/L.28.

السيد عروة (السودان): السيد الرئيس، يطيب لي أن أعرض عليكم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.28 المقدم من باكستان، وتركيا، والجزائر، وسوريا، والسنگال، وغامبيا، ومالي، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية والسودان وعدد كبير من الدول ستنتلي عليكم أسماؤها لاحقاً، وذلك في إطار البند ٢٢ (س) من جدول الأعمال، المعنون: التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن دواعي الشرف الكبير لي أن أتولى عرض مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية الوارد في الوثيقة A/57/L.29 بالنيابة عن مقدميه الـ ٦٨. وقد انضمت تركيا وسان مارينو إلى قائمة الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار هذا.

إن مشروع القرار الحالي يمثل تحديثاً للقرار ٤٥/٥٦ ويتناول نفس الموضوع. وهو يتضمن جزءاً ديباجيا يتكون من ١٠ فقرات تشكل الأساس القانوني الذي ينطلق منه مشروع القرار للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية في مجال النهوض بمقاصد المنظمة ومبادئها. وتتناول فقرات الديباجة بشكل خاص الالتزامات الهامة التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة في خطة عمل بيروت. وتشكل تلك الالتزامات المبادئ التوجيهية للعمل الذي يمكن وينبغي للفرانكفونية أن تضطلع فيه بدور رئيسي في مكافحة الفقر والإسهام في تحقيق عولمة أكثر إنصافاً تنهض بالتقدم والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان وتحترم التنوع الثقافي واللغوي، بما يعود بالنفع على الشعوب المستضعفة ويحقق التنمية لجميع بلدان العالم.

وتتكون فقرات منطوق مشروع القرار من ١٧ فقرة تشير إلى محاولات دولية وإقليمية سابقة وخطوات لاحقة من أجل توطيد وتطوير وتعزيز الروابط الحالية بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتشدد فقرات المنطوق على التعاون الوثيق والمثمر على نحو متزايد بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية. ويشير تقرير الأمين العام إلى التقدم المحرز في عدد ونوعية الأنشطة التعاونية التي ورد ذكرها في فقرات منطوق مشروع القرار، وهي أنشطة تشترك فيها المنظمتان.

التقنية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها الفرعية ومؤسساتها المتخصصة والمتنسية، تعزيزاً للأواصر التعاون.

خامساً، الإعراب عن تقديرنا لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة لجهوده المتواصلة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

سادساً، ويطلب مشروع القرار في نهايته إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كما يطالب مشروع القرار إدراج البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" في جدول أعمالها المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان ليتولى عرض مشروع القرارين A/57/L.29 و A/57/L.32.

السيد دياب (لبنان) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن امتناننا العميق للأمين العام على تقريره عالي الجودة والدقة المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية".

وأغتنم هذه الفرصة لكي أهنيئ حكومة السنغال على انتخاب السيد عبده ضيوف لمنصب أمين عام المنظمة الدولية للفرانكفونية وذلك في مؤتمر قمتها التاسع الذي عقد في بيروت في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونؤكد دعمنا الكامل له في قيامه بأداء واجباته الهامة. وأشكر أيضاً سلفه السيد بطرس بطرس غالي على العمل الذي أنجزه خلال ولايته للنهوض بدور تلك المنظمة ولتنمية علاقاتها مع الأمم المتحدة.

إن الروابط القائمة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تجسّد التعاون والتكامل اللذين تنشدهما أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد ارتكزت العلاقة بين المنظمين على أسس راسخة من أهداف ومبادئ نص عليها ميثاقهما، وتطورت هذه العلاقة عبر السنين في مجالات عديدة شملت تعزيز السلم والأمن الدوليين وإنهاء الاستعمار وموضوعات نزع السلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن الواقع السياسي الدولي الجديد الذي يعيشه عالمنا اليوم حافل بالتغيرات في العلاقات الإقليمية والدولية. وقد نتج عن هذا الواقع الجديد زيادة في مسؤوليات الأمم المتحدة في إيجاد حلول لقضايا إقرار السلام والأمن الدوليين.

وقد حرصت جامعة الدول العربية على التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة بغية دعم دور المنظمة في إحلال السلام المبني على العدل وقرارات الشرعية الدولية، خاصة في منطقتنا العربية. وفي هذا الصدد، فإن حضور الأمين العام للأمم المتحدة اجتماع قمة بيروت في آذار/مارس الماضي جسّد إطار التعاون هذا، وساهم في استقطاب تأييد دولي لمبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت، والتي رحّب بها مجلس الأمن في قراره ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢).

وفي ضوء الأحداث الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حالياً، نجد أن هناك حاجة إلى تكثيف هذا التعاون ومساهمة الأمم المتحدة بدور أكبر في وضع حد للعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وإنهاء الاحتلال الذي تتعرض له الأراضي العربية. وفي نفس السياق، هناك حاجة ماسة لتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية، بما يؤدي إلى تسريع

ولهذا التعاون عدة أوجه، بما في ذلك تعاون سياسي في إطار أمانتي المنظمين؛ وتعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعاون مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة من خلال المشاركة في مؤتمرات تنظم تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكفونية. ويستهدف هذا التعاون حشد الجهود في مجالات الدبلوماسية الوقائية؛ والنهوض بالديمقراطية وحفظ السلام وبناء السلام؛ وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمشاركة في تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات.

ولدى لبنان أمل وطيد بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الفرنكفونية سيتعزز ويتوسع في ميادين أكثر عدداً وتنوعاً. ولهذا يناشد وفد بلادي الجمعية العامة أن تقدم دعمها الكامل لمشروع القرار هذا.

وفي الختام، يسرني أن أشدد على أهمية التضامن تأييداً للغة العربية والثقافة العربية الذي أعرب عنه رؤساء دول وحكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة لها في آخر اجتماع قمة عقده لأول مرة في بلد عربي، ألا وهو لبنان. لقد أتاح اجتماع القمة هذا فرصة لهؤلاء الرؤساء لكي يدعموا من خلال إعلان بيروت مبادرة السلام العربية التي اعتمدها بالإجماع مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بيروت في آذار/مارس الماضي.

(تكلم بالعربية)

حيث أن لبنان يتولى رئاسة المجموعة العربية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر يشرفني بالنيابة عن وفود مجموعة الدول الأعضاء في الجامعة العربية أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.32 والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية".

والتمية في الوطن العربي وتحقيق الأهداف المشتركة للمنظمتين.

ومنها الاجتماع القطاعي حول استخدام تكنولوجيا المعلومات في التنمية الذي عقد في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في مقر الجامعة في القاهرة.

وهناك أمثلة عديدة للتعاون العملي بين المنظمتين - الدولية والإقليمية - على صعيد منع نشوب الصراعات وبناء السلام. ونشير في هذا الصدد إلى المناشدة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي أدت إلى استجابة العراق، عبر الرسالة التي وجهها وزير خارجيته إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، لإدارة الدولية وموافقته على عودة المفتشين الدوليين بدون قيد أو شرط. وقد شكّلت هذه الاستجابة خطوة أولى نحو حل شامل يضمن تنفيذ بقية متطلبات قرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها رفع العقوبات عن العراق واحترام سيادته واستقلاله ووحدته أراضيه، وإلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. وفي التقرير المعروض عليكم، أبرز الأمين العام للأمم المتحدة الدور الذي قامت به جامعة الدول العربية وأمينها العام في تيسير موافقة العراق على رد الوثائق التي تعود ملكيتها لإدارة المحفوظات الكويتية.

كما تطالب فقرات المنطوق بتكثيف هذا التعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والإدارية. واتساقاً مع هذا التوجّه، توصي الفقرة العاشرة بعقد اجتماع عام مرة كل سنتين بين المنظمتين واجتماعات قطاعية بين وكالاتهما لبحث المجالات ذات الأولوية والأهمية لتنمية الدول العربية.

حتاماً، أود باسم المجموعة العربية أن أدعو الجمعية العامة باعتبارها ممثلة للمجتمع الدولي إلى دعم التعاون بين الأمانة العامة وجامعة الدول العربية، كما أدعو إلى اعتماد مشروع القرار المعروض أمامنا بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أنغولا التي ستتولى عرض مشروع القرار A/57/L.30 في سياق بيانها.

السيدة إيزاتا (أنغولا) (تكلمت بالانكليزية): باسم البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تضم بوتسوانا، وتنزانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، والسودان، وسيشيل، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، وبلدي، أنغولا يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/57/L.30، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وتتضمن ديباجة المشروع المعروض عليكم فقرات تؤكد رغبة المنظمتين في تدعيم الروابط القائمة بينهما في جميع المجالات، واستمرار تعاونهما من أجل تعزيز الأهداف المشتركة للمنظمتين وتدعيم مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يخص فقرات المنطوق، فهي ترحّب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/57/386) المعروض عليكم، وتعرب عن تقديرها له على ما اتخذته من إجراءات لتابعة تنفيذ المقترحات التي أُقرّت في الاجتماعات التي عقدت بين ممثلي أمانات الأمم المتحدة وسائر منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمتها المتخصصة،

يشير تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/57/94، إلى أن الأمم المتحدة على استعداد لزيادة تعاونهما مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في المجالات التي من شأنها أن تعزز التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي. ويؤكد مشروع القرار بشدة على الحاجة إلى أن تواصل هيئات الأمم المتحدة

الوطني وتطبيق السياسات الاقتصادية السليمة والحكم الصالح وسيادة القانون تعزيزا لتنفيذ برامجها الاقتصادية الوطنية.

ويعرب مشروع القرار أيضا عن دعمه للإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الدول الأعضاء في الجماعة وفقا لرؤيتها المشتركة لإقامة جماعة اقتصادية إقليمية عن طريق تعميق التكامل، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية في مجال بناء القدرات وفي التصدي للتحديات الجديدة التي تفرضها على اقتصادات المنطقة عملية العولمة والتحرير.

وأخيرا، يطلب من الأمين العام، في الفقرة ٢١، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ مشروع القرار.

وإلى جانب أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي المشروع، أوغندا، وغابون، والسودان، والمغرب. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر كل الوفود التي قدمت دعمها خلال وضع مشروع القرار هذا - أي وفود الاتحاد الروسي، والبرازيل، وتايلند، والمغرب، والمكسيك، والولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوروبي. وأود أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. ونرحب أيضا بإدراج أسماء بلدان أخرى تود الانضمام إلى لائحة مقدمي المشروع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا الذي سيرض، في سياق بيانه، مشروع القرار A/57/L.31.

السيد همبرغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): سأوجز الكلام. أولا، أود أن أشكر السيد روجيلو بفيرتر، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على عرضه لتقرير المنظمة.

والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المدني المساعدة والمشاركة في تنمية منطقة الجنوب الأفريقي.

إن الغرض من مشروع القرار هو تعزيز وزيادة التعاون والدعم بين الأمم المتحدة وبلدان المنطقة، لا سيما في المجالات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمنطقة، مثل توطيد وصون الديمقراطية والسلام والأمن وبناء السلام والتنمية المستدامة. وقد تم تحديث مشروع القرار لاستيعاب التطورات الأخيرة، خاصة اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتحرك نحو السلام في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة الإنسانية في الجنوب الأفريقي. وإن استمرار ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى، مثل الملاريا والدرن، في المنطقة قد أثر على مضمون مشروع القرار هذا أيضا.

وإذ يشير مشروع القرار في ديباجته إلى جميع قرارات الجمعية العامة ومقرراتها بشأن تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإنه يرحب باعتماد الاتحاد الأفريقي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإقرار الجمعية لذلك. ويعرب مشروع القرار في ديباجته أيضا عن القلق إزاء الحالة الإنسانية الصعبة التي تواجهها بلدان المنطقة، كما يعرب عن تقديرنا للدعم القيم والفعال من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وفضلا عن ذلك، يدعو منطوق مشروع القرار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية بالموارد الكافية لتمكينها من تنفيذ نتائج جمعية الألفية والمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ويدعو مشروع القرار المجتمع الدولي إلى أن يواصل دعم التدابير التي تتخذها الجماعة الإنمائية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقديم المساعدة التي تمس إليها حاجة البلدان الأعضاء التي تنخرط في عملية إعادة البناء

الكامبيرون، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، مصر، المغرب، هولندا.

إن مشروع القرار الذي يشرفني أن أعرضه، يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى المنظمة. فهو يمثل أوج سنوات عديدة من العمل المشترك الذي قامت به الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، والاتحاد البرلماني الدولي لإضفاء بُعد برلماني على هيكلية التعاون المتعدد الأطراف. ويجري تفصيل نطاق ذلك التعاون ونوعيته في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الوارد في الوثيقة A/57/375.

يشهد علمنا اليوم عهدا من التغييرات الكبيرة التي تقتضي تطويرا مهما للعلاقات الدولية. وذلك بدوره يتطلب من شعوبنا ومن المنظمات المتعددة الأطراف أن تعمل معا بشكل أوثق. ويبرز أيضا الحاجة إلى نشوء برلمانات وطنية تسهم في التعاون الدولي. إنها برلمانات وطنية تضطلع بواجب دستوري في تمثيل شعوبها. وإضافة إلى ذلك، فهي تؤدي دورا هاما في تحويل اتفاقات الأمم المتحدة إلى سياسات وطنية. لذلك، قرر رؤساء دولنا أو حكوماتنا في إعلان الألفية، أن يعززوا التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال منظماتهم العالمية، أي الاتحاد البرلماني الدولي.

ويضم الاتحاد البرلماني الدولي أكثر من ١٤٠ برلمانا في العالم، ويمكن أن يشكل قناة للتعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية. ولكي يكون هذا النوع الجديد من التعاون فعالا، فقد أدركنا ضرورة تغيير الأنظمة الأساسية للمنظمة العالمية للبرلمانات. وبناء على طلبنا، أعد أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي تقريرا في السنة الماضية ضمته سلسلة من التوصيات فيما يتعلق بمضمون الأنظمة الأساسية الجديدة.

وثانيا، يسر وفد بلادي أن يعرض، باسم المقدمين، مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما ورد في الوثيقة A/57/L.31. وأود أن أبلغ الجمعية بأن البلدان التالية قد انضمت إلى قائمة مقدميه: ألمانيا، بلجيكا، تايلند، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، سلوفينيا، الفلبين، كندا، كوبا، كوستاريكا، المملكة المتحدة، موناكو ويوغوسلافيا. ومشروع القرار الإجرائي هذا، لدى اعتماده سيسمح للجمعية العامة بتضمينها في جدول أعمال دورتها التاسعة والخمسين بندا عنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية".

وأود أن أعتمد هذه الفرصة لأشكر تلك البلدان التي قدمت مشروع القرار هذا، وأوصي بشدة أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة

الآن لممثل شيلي الذي سيعرض، في سياق بيانه، مشروع القرار A/57/L.38.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): يشرفني

أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الوارد في الوثيقة A/57/L.38. وأود أيضا أن أضيف البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أيسلندا، أوزبكستان، بارغواي، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بوركينافاسو، البوسنة والهرسك، بيرو، تركيا، توغو، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سري لانكا، سلوفينيا، السودان، العراق، غابون، غينيا، الفلبين، فيجي، فييت نام،

للتنمية، لا سيما وأنها ستعالج تحسين فرص وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق بغية تعزيز النمو المستدام في أفريقيا.

ويحث مشروع القرار الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على زيادة دعمها لأفريقيا في مكافحتها للإيدز، والتدرن الرئوي، والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية ذات الصلة. ومما له أهمية بالغة لهذه الجهود ضرورة معالجة محنة الأطفال الذين قد يُخلّفون يتامى بسبب هذه الأمراض المعدية وبلوغ هذه الغاية، تدعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى تنفيذ خطة العمل المتعلقة بعالم صالح للأطفال.

وتعهدت أفريقيا أيضا بتحسين حقوق الإنسان باعتماد البروتوكول المنشئ لمحكمة أفريقيا لحقوق الإنسان والشعوب. ويتوقع إنهاء العملية المؤدية إلى إنشاء هذه المحكمة عما قريب. ولن يتم التمتع بحقوق الإنسان تمعا كاملا في القارة ما دام عدد كبير من سكانها لاجئا ومشردا داخلها. وفي محاولة لإكمال جهود أفريقيا، ندعو الأمم المتحدة إلى دعم البلدان الأفريقية في الجهود الرامية إلى إدراج مشاكل اللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين داخلها في الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية.

وتنشئ أفريقيا مؤسسات من شأنها تعزيز ثقافة الديمقراطية والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون، في مسعى لزيادة المشاركة الشعبية في شؤون الحكم. وهذه الهياكل - مثل البرلمان الأفريقي، ومحكمة العدل الأفريقية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الأفريقي، والمؤسسات المالية - من شأنها تعزيز وترسيخ المؤسسات الديمقراطية والمساءلة في أفريقيا. ويهيب مشروع القرار على نحو صحيح بمنظومة الأمم المتحدة ويدعو مؤسسات بريتون وودز إلى المساعدة، حسب الاقتضاء، على إنشاء هذه المؤسسات.

وهذه الهياكل هي صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام، وفريق الحكماء، ولجنة أركان الحرب، وقوة احتياطية أفريقية.

وأى مساعدة - تقنية أو مالية و/أو غير ذلك - تهدف إلى تيسير إنشاء هذه الهياكل من قبل الاتحاد الأفريقي ستعزز قدرة القارة ودولها الأعضاء فيما يتعلق بالأمور المتصلة بإدارة الصراعات ومنعها وتسويتها. وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي مذكرة تفاهم بشأن الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون لدعم القارة وتثبيت الاستقرار فيها، ويقوم الاتحاد حاليا بتنفيذ تلك المذكرة.

والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي يعملان بتركيز في التزامهما بمكافحة الإرهاب. وتعتقد القارة أن هذا الكفاح ضد الإرهاب لا يمكن أن ينجح إلا إذا قام على التعاون الدولي. وعلى الصعيد القاري، اعتمدت الدول الأفريقية اتفاقية الجزائر المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب وخطة العمل التي اعتمدت في الجزائر العاصمة، بالجزائر، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويسعدني أن عددا كافيا من الدول الأفريقية قد صدق على هذه الاتفاقية التي ينتظر أن تدخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ونعتقد أن هذه الجهود تكمل تصميم الأمم المتحدة جماعية (جماعي) على مكافحة الإرهاب.

وفي أفريقيا يرتكب الرعب الشائع والأشد ضد السكان المدنيين من خلال استعمال الأسلحة الصغيرة. وفي أحيان كثيرة تُقاىض هذه الأسلحة الصغيرة بالمخدرات غير المشروعة. ولذلك فإن لنا مصلحة في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتشكل العولمة تحديا خاصا لأفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بالأمور التجارية. ونحن نتطلع إلى بداية دورة الدوحة

الوثيقة A/57/L.40، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". ويرتكز مشروع القرار على المشاورات التي عقدت في فيينا ونيويورك.

وعلى غرار النصوص المماثلة التي قدمت في الماضي، فإن مشروع القرار إجرائي في الأساس، والغرض منه أن يكون أساسا تبليغ المنظمة بموجبه الجمعية العامة بأنشطتها خلال دورتها التاسعة والخمسين. ويحيط مشروع القرار في ديباجته علما بمذكرة الأمين العام عن التعاون بين المنظمتين، وبتقرير الأمين التنفيذي. ويقرر المشروع في فقرة المنطوق أن يدرج نفس البند الفرعي في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين.

وختاما، أود أن أعرب عن أملنا في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بأوسع تأييد ممكن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطى الكلمة الآن للسيد كانو أغايي، النائب العام ووزير العدل في نيجيريا، الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/57/L.18 في سياق بيانه.

السيد أغايي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة، بوصفي الرئيس الحالي للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية لعرض مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية" (A/57/L.18). وسأتكلم بإيجاز أيضا عن أنشطة المنظمة، وذلك بالنيابة عن حكومة بلدي، جمهورية نيجيريا الاتحادية.

تقوم المنظمة بدور معروف في مجال القانون الدولي بوصفها منظمة حكومية دولية تضم في عضويتها ٤٥ بلدا من آسيا وأفريقيا. ويذكر الأعضاء جيدا الإسهامات البارزة التي قامت بها المنظمة في تشكيل النظام القانوني الدولي

وأخيرا، يود وفدي أن يقترح تعديلا طفيفا على الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار المعروض علينا. نود أن نصح التاريخ الذي عقد فيه مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في كاتاناسكيس، كندا. ينبغي أن يستعاض عن التاريخ "٢٨ حزيران/يونيه" بـ "٢٧ حزيران/يونيه".

و يأمل وفدي أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بالتزكية.

السيد نيكوليسكو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة بشأن جدول الأعمال ٢٢، "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى"، و، على وجه أكثر خصوصية، بشأن بنده الفرعي (ف) والمتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وأشيد بالعرض الذي قدمه صباح اليوم السيد ولفغانغ هوفمان، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية، الذي في رأينا، يوضح العمل الفعال الذي اضطلعت به اللجنة في فيينا.

إن بولندا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تلتزم التزاما كاملا بدخول تلك المعاهدة حيز النفاذ وتنفيذها في تاريخ مبكر. ونحن نرى أن العلاقة الطيبة بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر أساسي لإقامة عالم أكثر أمنا وسلاما عن طريق نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن هذا المنظور، نعتقد أن التقارير التي يقدمها الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية إلى الجمعية العامة بشكل منتظم عن أنشطة المنظمة تقارير مفيدة ونرحب بها.

وبوصف بلدي رئيسا للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يشرف وفد رومانيا ويسعد أن يعرض على الجمعية مشروع القرار الوارد في

لشؤون اللاجئين، وجامعة الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة.

وفي ظل القيادة القديرة للأمم العام للمنظمة، السفير كامل، فإن القضايا المتعلقة بالاتجار بالنساء والأطفال، والهجرة، والفساد، وحقوق الملكية الفكرية، وهي القضايا التي كانت حتى الآن تعتبر ثانوية، أصبحت تحظى بالأولوية وبالتركيز بشكل أساسي في إطار برنامج العمل.

وفي ضوء الطابع العابر للحدود الذي تتسم به عملية العولمة، فإننا ندرك حقيقة الصعوبة المتزايدة للتعامل مع القانون الدولي. معزل وانفصال عن الحقائق السياسية والاجتماعية التي تحتم رد الدول على تلك القضايا. ومن الجلي أن الاختلافات التاريخية والثقافية والتنموية فيما بين الدول قد أخذت بعين الاعتبار عند إنشاء القواعد لمجتمع عالمي.

وينبغي ألا تقتصر العولمة على فتح الحدود أمام حرية مرور السلع. وفي رأينا أن الحدود يجب أن تكون مفتوحة أيضا لمرور الرجال والنساء طالما كانت دوافعهم مشروعة. ويجب أن تؤدي العولمة إلى تحقيق المثل الأعلى: إنسانية واحدة وعالم واحد بلا حدود. ولا بد أن يعني ذلك أنه ينبغي ألا تكون أي دولة ملاذا آمنا لعائدات الفساد. بل ينبغي أن تسلم عائدات الفساد إلى الدول ضحايا الفساد. كما ينبغي أن يعني ذلك أنه يمكن محاكمة المسؤولين الفاسدين من أفريقيا وآسيا ومعاقبتهم حيثما يلجأون. وسيمثل ذلك شوطا كبيرا على طريق خفض عدد الجرائم المرتبطة بغسل الأموال والإرهاب والفساد.

وإزاء تلك الخلفية، فإن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، باعتبارها هيئة تضم أغلبية من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، تسعى جاهدة لاتباع نهج متوازن ومرن ومسؤول فيما يتعلق بالقانون الدولي. ويدل على هذا

المتعلق بقانون البحار، وقانون المعاهدات والتحكيم. وعمليا، ليس هناك مجال من مجالات القانون الدولي لم تساهم فيه المنظمة في وقت أو في آخر خلال وجودها الذي يرجع إلى ٤٦ عاما.

ويتضمن البرنامج الحالي للمنظمة العديد من المسائل ذات الأهمية البالغة بالنسبة لدولنا الأعضاء، والتي تناقش في دوراتنا السنوية، وكذلك في الاجتماعات والحلقات الدراسية التي تعقدها المنظمة. وقد استضافت حكومة بلدي، نيجيريا، الدورة الحادية والأربعين للمنظمة في أبوجا في تموز/يوليه من هذا العام. وكانت هذه الدورة على جانب كبير من الأهمية ليس بسبب المشاركة الرفيعة المستوى فحسب، بل أيضا بسبب البحث المتعمق الذي دار خلالها بشأن قضايا مثل حقوق الإنسان، وحماية العمال المهاجرين، والاتجار بالنساء والأطفال، والإرهاب الدولي، والبيئة، والتنمية المستدامة، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والمفاوضات الجارية بشأن منظمة التجارة العالمية، والمسائل المتعلقة بالعولمة.

إن النجاح الذي سجل خلال تلك الدورة كان بفضل تعاون جميع الوفود المشاركة بالإضافة إلى أمانة المنظمة. وبالتالي، يسرني أن أعرب عن تقدير حكومة نيجيريا لكل الوفود التي شاركت أو أسهمت في نجاح تلك الدورة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أعرب عن الامتنان للجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام، السفير وفيق كامل والأمانة.

ومنذ آخر مرة تدارست فيها الجمعية العامة هذا البند، أُنجزت منظمتنا عددا من المهام. وبغية توسيع قاعدة معرفتنا، وقَّعت المنظمة اتفاقات تعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي

مساعدة وتيسير جهود الأمم المتحدة بشأن القضايا المتصلة بمكافحة الفساد، والقضاء على الإرهاب الدولي، والاتجار بالبشر والمخدرات، وتعزيز حقوق الإنسان.

وفي ضوء العمل القانوني الذي تقوم به المنظمة، من الضروري أن نشجع التفاعل الوثيق بين المنظمة واللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة. وبفضل الإجماع الذي تحققت في المنظمة وبغية خفض المشاكل التي قد تنشأ، حذفنا الفقرة ٦ من مشروع القرار. وهكذا أصبح نص منطوق مشروع القرار كما يلي.

”تحيط [الجمعية العامة] علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام؛

”تلاحظ مع الارتياح الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية من أجل تدعيم دور الأمم المتحدة ومختلف أجهزتها في تعزيز سيادة القانون وتوسيع نطاق التقيد بالصكوك الدولية ذات الصلة؛

”تلاحظ أيضاً مع الارتياح التقدم الجدير بالثناء الذي تحقق صوب زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمة الاستشارية؛

”تلاحظ مع التقدير العمل الذي تقوم به المنظمة الاستشارية بغية تعزيز جهود الأمم المتحدة فيما يتصل بقضايا من قبيل مكافحة الفساد والإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع، فضلاً عن مسائل المخدرات وحقوق الإنسان؛

”تلاحظ أيضاً مع التقدير مبادرة وجهود المنظمة الاستشارية من أجل تعزيز الأهداف والمبادئ الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بما في

النهج الفريد لقرارات المنظمة ودراساتها بشأن القضاء على الإرهاب وأسبابه الجذرية، ومسؤولية الدول عن إنهاء انبعاث غازات الاحتباس الحراري، واستخدام التجارة باعتبارها أداة للنهوض بالأهداف البيئية.

وفيما يتعلق بالمساعدة الفنية وبناء القدرات، تخطط المنظمة لتنشيط برامجها التدريبية لموظفي الدول الأعضاء في إطار مركزها للبحث والتدريب.

وشرعت أيضاً في برنامج لنشر المعلومات عن قضايا القانون الدولي وتقتراح نشر مطبوعة سنوية: الكتاب السنوي الآسيوي - الأفريقي للقانون الدولي.

ولا يسمح الوقت لي بالإسهاب في وصف أنشطة المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية بالتحديد. وأود أن أقول إن المنظمة قد وفرت طيلة السنوات الست والأربعين السابقة محفلاً مفيداً لتبادل الآراء والتوصل إلى مواقف مشتركة بشأن قضايا حاسمة في القانون الدولي. ولدى المنظمة إمكانية جيدة للصمود أمام التحديات الجديدة التي تتبدى في إطار وضع قواعد جديدة وإطار جديد للقانون الدولي في القرن الحادي والعشرين. ويثبت برنامج العمل الشامل المدرج في جدول أعمالها اهتمام الدول الأعضاء بتحقيق المزيد من التعزيز لأنشطتها. ويستحق عزمها على بذل جهود متضافرة مع الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمات أخرى غير حكومية دعمنا الكامل.

وبأخذ هذا الهدف بعين الاعتبار، أود أن أشيد بالجمعية على اعتمادها لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.18، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

ويتضمن مشروع القرار إشارة ملائمة جداً إلى التعاون الوثيق بين المنظمة ووكالات الأمم المتحدة. كما يشير مشروع القرار بتقدير إلى عمل المنظمة الرامي إلى

”تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة و المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية“.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

ذلك جعل المعاهدات المودعة لدى الأمين العام تحظى بقبول أوسع نطاقا؛

”تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين، تقريراً عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية؛